

## الشَّبهُ النَّحْوِي فِي مَكُونَاتِ التَّرْكِيْبِ اللَّغَوِيِّ: دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

Syntactic Similarities in the Components of Linguistic Structure:  
An Analytical Grammatical Study

ط. د/ لبنى حنين

جامعة محمد الأول - وجدة (المغرب)

Lubnahounaine085@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/03/31

تاريخ القبول: 2024/12/27

تاريخ الارسال: 2024/10/12

## ملخص:

كشَفَ هذا البَحْثُ عَن آليَةِ الشَّبهِ الَّتِي أَبْدَعَتْهَا الْعَقْلِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ، وَكَثُرَ دَوْرَانِهَا فِي مَسَائِلِ الدِّرَاسَاتِ اللَّغَوِيَّةِ، إِذْ وَقَفَ عَلَيْهَا أَهْلُ الصَّنْعَةِ النَّحْوِيَّةِ فِي نَظَرِيَّاتِهِمْ بِشَكْلِ بَيِّنٍ، فَأَخْضَعُوهَا لِسُلْطَانِ الْمَنْطِقِ الَّذِي يَرْمِي إِلَى اسْتِخْلَاصِ قُوَّةِ الشَّبهِ فِي الرِّبْطِ بَيْنَ نَظِيرَيْنِ - وَإِنْ مُتَبَاعِدَيْنِ - مُجَرَّدَيْنِ عَنِ السِّيَاقِ، مَعَ بَيَانِ صُورِهَا فِي مَسَائِلِ مُنْتَقَاةٍ، وَيَبْدُو أَنَّهُ كَانَ أَسْلُوبًا مُطَرَّدًا لَدَى النَّحَاةِ فِي سَبِيلِ الْوَصُولِ إِلَى بِنَاءِ الْمَفْهُومِ النَّحْوِيِّ، ثُمَّ تَنْمِيَّتِهِ حَتَّى يَتِمَّزَّ عَن غَيْرِهِ مِمَّا يُشَبِّهُهُ بِوَاسِطَةِ الشَّرُوحَاتِ الدَّقِيقَةِ الَّتِي يَظْهَرُهَا الْعَرَضُ الْمُتَكَامِلُ لَوَجْهِ الشَّبهِ وَالْإِفْتِرَاقِ.

وَقَدْ تَنَاوَلَ الْبَحْثُ أَيْضًا اسْتِخْدَامَ الْعُلَمَاءِ لِلشَّبهِ، الَّذِي تَجَسَّدَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ لِلْفَلْظَةِ وَمُشْتَقَّاتِهَا، وَمَعَانِيهَا الْإِصْطِلَاحِيَّةِ؛ عَلَى أَنَّهُ تَتَبَعَ أَيْضًا سَبَابَ أَخَذِ الْعُلَمَاءِ بِالشَّبهِ، وَبَسْطَ الْقَوْلِ فِي أَنْوَاعِهِ، حَيْثُ تَبَيَّنَ أَنَّهُمْ اسْتَخْدَمُوهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: اسْتِخْدَامُهُمْ لَهُ فِي بِنَاءِ الْقَوَاعِدِ، وَتَعْلِيلِ الْأَحْكَامِ، وَتَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ، وَالْآخَرُ: اسْتِخْدَامُهُمْ لَهُ لِمُجَرَّدِ عَقْدِ أَوْجِهِ الْمُقَارَنَةِ وَالْمُمَاثَلَةِ دُونَ الْقَصْدِ إِلَى الْقِيَاسِ؛ وَهُوَ مَا سَعَتْ الدِّرَاسَةُ إِلَى تَحْلِيلِهِ وَعَرْضِهِ.

الكلمات المفتاحية: الشَّبه، النَّحو، مَكُونَاتِ التَّرْكِيْبِ.

**Abstract:**

This research revealed the mechanism of similarity invented by the Arab mentality and its widespread role in linguistic studies issues, as the Grammarians clearly recognized it in their theories and submitted it to the authority of logic that aims to extract the power of similarity Connecting two analogies - even if they are very distant - devoid of context, and it seems that this is a constant style and want for grammarians in order to achieve it to construct the grammatical concept. The research also focused on the use of similarities by researchers, which was embodied in their use of the word, its derivatives and its conventional meanings. However, he also traced the reasons why scholars adopted comparisons and extended the saying to its types, as it became clear that they used it in two ways: the first, their use to construct rules, explain decisions and clarify objectives, and the other: their use simply as aspects of artistic and literary comparison and similarity; this is what the study sought to analyze and present.

**Keywords:** Syntactic Similarities; Components of Structure.

### مقدمة:

الحمدُ لله الذي تواترت ألسِنُهُ الدَّاكِرِينَ بِذِكْرِهِ وتَعْظِيمِهِ، وتَوَاطَتْ قُلُوبُ الْمُحِبِّينَ عَلَى تَوْحِيدِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

فَقَدْ لَجَأَ صُنَاعُ النَّحْوِ عِنْدَ تَقْعِيدِهِمُ الْقَوَاعِدَ إِلَى تَصْنِيفِ الْمَادَّةِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي تَلْقَوَهَا عَنْ عُلَمَاءِ اللَّغَةِ، وَعَدَّوْا الشَّبهَ مَسَلًّا قَوِيًّا مِنْ مَسَالِكِ التَّبْوِيبِ، فَعَمَدُوا إِلَى رَصْدِ الْمُتَشَابِهِ مِنَ الْأَفْظَاظِ، وَوَصَفَهَا فِي أَبْوَابِ مُتَبَايِنَةٍ، فِي مُحَاوَلَةٍ لِعَقْدِ عِلَاقَاتٍ بَيْنَهَا بِضَرْبٍ مِنَ التَّشَابُهِ وَالتَّمَاثُلِ وَالْقُرْبَى.

وَمَعَ اكْتِمَالِ نَضِجِ الْفِكْرِ النَّحْوِيِّ بَعْدَ سِيبَوِيهِ (ت180هـ)، نَظَرَ اللَّغَوِيُّونَ إِلَى قِضِيَّةِ الشَّبهِ بِوَصْفِهَا طَرِيقًا لِتَفْسِيرِ الْحُكْمِ اللَّغَوِيِّ أَوْ تَعْلِيلِهِ أَوْ جَعْلِهَا عَامِلًا مُؤَثِّرًا فِي التَّرْكِيبِ، وَهُوَ مَا أَفْصَحَ عَنْهُ اسْتِعْمَالُهُمُ لِلْمُشَابَهَةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ، وَفِي كَثِيرٍ مِنْ أَبْوَابِ النَّحْوِ وَقَضَايَاهُ، حَتَّى لَمْ يَخُلْ مِنْهَا كِتَابٌ فِي اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ.

وَالْمَتَأَمِّلُ يَرَى أَنَّ قِضِيَّةَ التَّشْبِيهِ النَّحْوِيِّ تَسَلَّلَتْ إِلَى الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ مُنْذُ النِّشْأَةِ الْأُولَى، إِذْ يَكْفِي الْاِتِّكَاءُ عَلَى " الْكِتَابِ "، لِسِيبَوِيهِ (ت180هـ)، لَتَتَكَشَّفَ بِأَكُورَةٍ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ اللَّغَوِيَّةُ، وَالتَّعْلِيلَاتُ الْمُتَوَسِّلَةُ بِالشَّبهِ، وَلَتَتَرَدَّدَ فِي أَبْوَابِهِ عِبَارَاتٌ مِنْ نَظِيرِ " الشَّبهِ، وَالنَّحْوِ، وَالْمِثْلِ، وَلَفْظِ الْمَثَلَةِ، وَكَافِ التَّشْبِيهِ، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ، يَقُولُ: " كَمَا يُشَبِّهُونَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ، وَلَا قَرِيبًا مِنْهُ " <sup>1</sup>.

وَلَارِيبَ أَنَّ الشَّبهَ تَعَدَّى مُصَنَّفَ سِيبَوِيهِ لِتَتَلَقَّاهُ أَحْضَانُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي النَّحْوِ أَمْثَالُ الْفَرَاءِ (ت207هـ)، وَالْفَارِسِيِّ (ت377هـ)، وَابْنِ جَيِّ (ت392هـ)، وَالْجَرَجَانِيِّ (ت471هـ)، إِلَى السَّيَّوْطِيِّ (ت911هـ)، الَّذِي لَمْ يَتَوَانَ فِي مُؤَلَّفِهِ " الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ "، عَنْ جَمْعِ " الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ ذَوَاتِ الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ " <sup>2</sup>، وَغَيْرِهِمْ كَثِيرٌ.

<sup>1</sup> الْكِتَابُ، " عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م، 1/259: 377/2.

<sup>2</sup> "الأشباه والنظائر"، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1975م، 4/1.

## 1 / الشَّبهُ في اللِّغةِ والاصطلاح :

### أ / معناه لغةً:

(شَبَه) شَبَهُ وَشَبَهُ لُغَتَانِ بِمَعْنَى. يُقَالُ: هَذَا شَبِيهُهُ، أَيْ شَبِيهَهُ. وَبَيْنَهُمَا شَبَهٌ بِالتَّحْرِيكِ، وَالْجَمْعُ مَشَابَهُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَمَا قَالُوا مَحَاسِنُ وَمَذَاكِيرُ. وَالشَّيْءُ الْإِلْتِبَاسُ. وَالْمُشْتَبِهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكَلَاتُ وَالْمُتَشَابِهَاتُ: الْمُتَمَاثِلَاتُ. وَتَشَبَّهَ فُلَانٌ بِكَذَا. وَالتَّشْبِيهُ: التَّمثِيلُ. وَأَشْبَهْتُ فُلَانًا وَشَابَهْتُهُ. وَأَشْتَبَهَ عَلَيَّ الشَّيْءُ وَالشَّيْءُ: ضَرَبُ مِنَ النَّحَاسِ. يُقَالُ: كَوُزُ شَبَهٍ وَشَبَهُ بِمَعْنَى. قَالَ الْمَرَارُ:

تَدِينُ لِمَرْوَرٍ إِلَى جَنْبِ حَلَقَةٍ \* مِنْ الشَّيْءِ سَوَاهَا بِرَفْقٍ طَبِيحُهَا

وَالشَّيْءَانِ: ضَرَبٌ مِنَ الْعِضَاهِ، وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ:

بِوَادٍ يَمَانٍ يُنْبِتُ الشَّتَّ صَدْرُهُ \* وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّيْءَانِ

وَيُقَالُ: هُوَ النَّمَامُ مِنَ الرِّيَاحِينَ<sup>3</sup>.

الشَّبهُ لغةً: يُطْلَقُ الشَّبهُ فِي اللِّغَةِ عَلَى (الْمِثْلِ): شَبَهُ: الشَّيْءُ وَالشَّيْءُ الشَّيْءُ: الْمِثْلُ، وَالْجَمْعُ أَشْبَاهٌ. وَأَشْبَهَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ: مَآثَلُهُ. وَفِي الْمِثْلِ: مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ. وَأَشْبَهَ الرَّجُلُ أُمَّهُ: وَذَلِكَ إِذَا عَجَزَ وَضَعُفَ؛ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ؛ وَأَنشَدَ:

أَصْبَحَ فِيهِ شَبَهُ مِنْ أُمِّهِ، ... مِنْ عِظَمِ الرَّأْسِ وَمِنْ خُرْطُمِهِ

أَرَادَ مِنْ خُرْطُمِهِ فَشَدَّ لِلضَّرُورَةِ، وَهِيَ لُغَةٌ فِي الْخُرْطُومِ، وَبَيْنَهُمَا شَبَهٌ بِالتَّحْرِيكِ، وَالْجَمْعُ مَشَابَهُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَمَا قَالُوا مَحَاسِنُ وَمَذَاكِيرُ. وَأَشْبَهْتُ فُلَانًا وَشَابَهْتُهُ وَأَشْتَبَهَ عَلَيَّ وَتَشَابَهَ الشَّيْءَانِ وَأَشْتَبَهَا: أَشْبَهَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ. وَفِي التَّنْزِيلِ: مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ.

وَشَبَّهَهُ إِيَّاهُ وَشَبَّهَ بِهِ مَثَلَهُ. وَالْمُشْتَبِهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكَلَاتُ. وَالْمُتَشَابِهَاتُ: الْمُتَمَاثِلَاتُ. وَتَشَبَّهَ فُلَانٌ بِكَذَا. وَالتَّشْبِيهُ: التَّمثِيلُ<sup>4</sup>.

<sup>3</sup> "تاج اللغة وصحاح العربية"، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ/1987م، 236/6.

<sup>4</sup> "لسان العرب"، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، 503/13.

(شَبَهَ) الشَّيْنُ وَالْبَاءُ وَالْهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَشَابُهِ الشَّيْءِ وَتَشَاكُلِهِ لَوْنًا وَوَصْفًا. يُقَالُ شَبَهُ وَشَبَّهُ وَشَبِيهُ. وَالشَّبهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ: الَّذِي يُشَبِّهُ الدَّهَبَ. وَالْمُشَبَّهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكِلَاتُ. وَاشْتَبَهَ الْأَمْرَانِ، إِذَا أَشْكَلَا.

وَمِمَّا شَدَّ عَنْ ذَلِكَ الشَّهَّانُ.

(شَبَوَ) الشَّيْنُ وَالْبَاءُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى حَدٍّ وَحِدَةٍ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى نَمَاءٍ وَفَضْلٍ وَكَرَامَةٍ.

فَالشَّبَاهُ حَدُّ كُلِّ شَيْءٍ شَبَاتُهُ، وَالْجَمْعُ الشَّبَا وَالشَّبَوَاتُ. وَالشَّبُودَةُ: اسْمٌ لِلْعَقْرِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِشَبَاهَةِ إِبْرَتِهَا. قَالَ: قَدْ جَعَلْتُ شَبُودَةً تَزِيرُ<sup>5</sup>.

قال الزَّمَخْشَرِيُّ (ت538هـ): "مَا لَهُ شَبَهُ وَشَبَهُ وَشَبِيهُ: وَفِيهِ شَبَهُ مِنْهُ، وَقَدْ أَشَبَهُ أَبَاهُ وَشَاهِيَهُ، وَمَا أَشَبَهُ بِأَبِيهِ، وَفِي الْحَدِيثِ: "الَّذِينَ يَشَبُّهُ عَلَيْهِ"، وَتَشَابَهَ الشَّيْئَانِ وَشَبَّهَتْهُ بِهِ وَشَبَّهَتْهُ إِيَّاهُ"<sup>6</sup>.

وذكر صاحب "القاموس المحيط"، "الشَّبهُ بالكسرِ والتَّحريكِ، وكأَمِيرِ المِثْلِ، جمعُ أَشْبَاهٍ، وَشَاهِيَهُ وَأَشَبَّهُهُ مَائِلُهُ... وَتَشَابَهَا وَاشْتَبَهَا: أَشَبَهُ كُلَّ مِنْهُمَا الْآخَرُ حَتَّى التَّبَسَّأَ، وَشَبَّهَهُ إِيَّاهُ وَبِهِ تَشْبِيهًا مِثْلُهُ"<sup>7</sup>.

ويأتي الشَّبهُ بِمعنى: المِثْلُ، والنَّظِيرُ، والمُضَارِعُ، وتُسْتَعْمَلُ الْكَافُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّشْبِيهِ أَيْضًا. الشَّبهُ اصطلاحًا :

وردَ الْمُصْطَلَحُ فِي عِدَدٍ مِنَ الْعُلُومِ، وَجَاءَ عِنْدَهُمْ بِتَعْرِيفَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ، عَلَى أَنَّ مَا يَعْنِيَانِ فِي دِرَاسَتِنَا هُوَ حَدُّهُ عِنْدَ أَهْلِ النَّحْوِ، الَّذِينَ لَمْ يَبْتَعِدُوا اسْتِخْدَامَهُمْ لِمَفْهُومِ الشَّبهِ عَنِ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ لِلْجَذْرِ (شبه)، الَّتِي أَقْرَبَتْهَا مَعَاجِمُ اللُّغَةِ، وَهِيَ الْمُمَائِلَةُ وَالْمُشَاكَلَةُ وَالْمُضَارَعَةُ، وَالْأَلْفَتْ أَنَّ اسْتِعْمَالَهُمْ لِهَذَا الْمُصْطَلَحِ بَدَأَ اسْتِخْدَامًا مُطَوَّرًا، وَكَانَتْهَا عِلَاقَةٌ طَبِيعِيَّةٌ تَفْرِضُهَا قَوَانِينُ اللُّغَةِ الطَّبِيعِيَّةِ.

<sup>5</sup> "مقاييس اللغة"، ابن فارس، 243/3.

<sup>6</sup> "أساس البلاغة"، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1419هـ/1998م، 493/1.

<sup>7</sup> "القاموس المحيط"، مجد الدين الفيروزآبادي (ت816هـ)، بيروت، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، (بلا تاريخ)، (الشبه)، 288/4.

يقول ابن جني (ت.392هـ): " يُشَبِّهُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ، مِنْ حَيْثُ يُشَبِّهُهُ، وَيُفَارِقُهُ مِنْ حَيْثُ يُفَارِقُهُ، وَلَيْسَ يَلْزَمُ أَنْ يُشَبِّهُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَهَذَا مُحَالٌ <sup>8</sup> ."

ويقول أيضاً: " يُشَبِّهُ الشَّيْءَ الشَّيْءَ مِنْ وَجْهِ، وَلَا يُشَبِّهُهُ مِنْ وُجُوهِ <sup>9</sup> ."

ومعنى هذا أَنَّ الشَّيْءَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُشَبِّهَ غَيْرَهُ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَإِنَّمَا قَدْ يُشَبِّهُهُ فِي بَعْضِهَا مِنْ وَجْهِ أَوْ أَكْثَرِ.

والحاصلُ مِنْ هَذَا أَنَّ "الشَّيْءَ" لَا يَكُونُ مِثْلَ الْآخَرِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا أَوْصَافٌ مُشْتَرَكَةٌ، وَعِلَاقَةٌ لُغَوِيَّةٌ مُشْتَرَكَةٌ يَحْمِلُ فِيهِمَا أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ أَرَى أَنَّ الشَّبَهَ - فِي الْإِصْطِلَاحِ - هُوَ: تَصَوُّرُ عِلَاقَةٍ شَبَهٍ بَيْنَ نَظِيرَيْنِ بَحِثٍ يُمْكِنُ إِلْحَاقُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، أَوْ إِعْطَاؤُهُ حُكْمَهُ، أَوْ إِجْرَاؤُهُ مَجْرَاهُ.

## 2- أسباب الأخذ بالشَّبه:

لَا شَكَّ أَنَّ قَضِيَّةَ الشَّبَهِ قَدْ اسْتُخْدِمَتْ كَأَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ التَّعْلِيلِ الَّتِي أَقَامَهَا النُّحَوِيُّونَ لَتَنْوِيعِ إِلْحَاقِ ظَاهِرَةٍ بِأُخْرَى، أَوْ إِعْطَاءِ حُكْمٍ فِي لَفْظٍ آخَرَ، أَوْ تَعْلِيلِ سَبَبِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَكَادُ يَخْلُو بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ مُصَنَّفَاتِ النِّحَاةِ فِي التَّعْلِيلِ بِالشَّبَهِ خَاصَّةً فِي بَابِ الْمُعَرَّبِ وَالْمَبْنِيِّ.

أ/ إِجْرَاءُ لَفْظٍ مَجْرَى لَفْظٍ آخَرَ: وَيُقْصَدُ بِهِ حَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ، فَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْقِيَاسِ، وَمِنْهُ إِجْرَاءُ صَيْغِ الْمُبَالَاغَةِ فِي الْعَمَلِ مَجْرَى اسْمِ الْفَاعِلِ وَحَمْلُهَا عَلَيْهِ، وَكَذَا الظَّرُوفُ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ فِي تَعْدِيَةِ الْعَوَامِلِ إِلَيْهَا، <sup>10</sup> وَقَدْ أَوْضَحَ الْفَارِسِيُّ (ت.377هـ)، أَنَّ إِجْرَاءَ الشَّيْءِ مَجْرَى غَيْرِهِ يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَيُظْهِرُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: "وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ إِجْرَاؤُهُمْ بَعْضُ الْكَلَامِ بَعْضًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمُتَّبِعِ الْعِلَّةُ الَّتِي فِي الشَّيْءِ الَّتِي يُتَّبَعُ ذَلِكَ <sup>11</sup> ."

<sup>8</sup> "المنصف"، أبو الفتح عثمان بن جني (ت.392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط.1، 1373هـ/1954م، 200/1.

<sup>9</sup> "المصدر السابق"، 124/1.

<sup>10</sup> "الشَّاهِدُ وَأَصُولُ النُّحُو فِي كِتَابِ سَيَبُوهِ"، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ/1974م، ص: 392-399.

<sup>11</sup> "التعليقة على كتاب سيَبُوهِ"، أبو علي الفارسي (ت.هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط.1، مطبعة الأمانة، القاهرة.

1410هـ/1990م، 40/1.

ب/ إعطاء الحكم: ومثله ما ذكره الأزهرى (ت905هـ)، بتفصيله الكلام عن لفظة (آخر): "إن (آخر) مُشابهة (لأفضل) مِنْ جِهَاتٍ ثَلَاثٍ: إِحْدَاهَا الوصفُ، والثَّانِيَةُ الزَّيَادَةُ، والثَّالِثَةُ أَنَّهُ لَا يَقُومُ معنَاهُ إِلَّا بِاثْنَيْنِ مُغَايِرٍ وَمُغَايِرٍ، كَمَا أَنَّ "أفضل" إِنَّمَا يَقُومُ معنَاهُ بِاثْنَيْنِ مُفْضَلٍ وَمُفْضَلٍ عَلَيْهِ، فَلَمَّا أَشْبِهَهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ اسْتَحَقَّ أَحْكَامُهُ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِهِ."<sup>12</sup>

ج/ إلحاق شيء بشيء: وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ مَا ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ (ت911هـ)، فِي إِحْقَاقِ (لَا) بِ (لَيْسَ) "قِيَاسَ نَظِيرٍ لِأَنَّهُمَا نَافِيَةٌ مِثْلُهَا فَهُوَ أَقْوَى فِي الْقِيَاسِ لَكِنَّ عَمَلَهَا عَمَلُ (إِنَّ) أَفْصَحَ وَأَكْثَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ."<sup>13</sup>

د/ تعليل سبب البناء والإعراب: اهْتَدَى النَّحَاةُ فِي تَعْلِيلِهِمْ قَضِيَّةَ "الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ"، إِلَى الِاتِّكَالِ عَلَى فَهْمِهِمْ لِمَبْدَأِ "الأصل وَالْفَرع"، ذَلِكَ أَنَّ الإِعْرَابَ عِنْدَهُمْ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ، بَيْنَمَا الْبِنَاءُ أَصْلٌ فِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ.<sup>14</sup>

ولم يفتهم ملاحظة أن هذا المبدأ قد اخترق في الأسماء والأفعال، بدليل مفارقة بعض الأسماء الإعراب إلى البناء، وأفعال البناء إلى الإعراب، ما ألجأهم إلى التفكير في وسيلة تُسَوِّغُ هذا الانزياح من قاعدة "الأصل والفرع"، فكان الشَّبهُ خَيْرَ أَدَاةٍ مَكْتَنُهُمْ مِنْ تَعْلِيلٍ وَتَفْسِيرٍ بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ وَإِعْرَابِ الْأَفْعَالِ .

<sup>12</sup> "شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو"، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى زين الدِّين المصري (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م، 328/2.

<sup>13</sup> "همع الهوامع في شرح الجوامع"، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، نشر المكتبة التوفيقية، مصر، 522/1.

<sup>14</sup> "شرح التسهيل المسقى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدِّين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 1728هـ، 227/1، وانظر: "توجيه اللمع"، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت هـ)، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط2، 1428هـ/2007م، ص: 69.

### 3- أنواع الشَّبه :

ذكر ابن مالك (ت672هـ)، في باب: "المعرب والمبني"، ثلاثة أنواعٍ مِنَ الشَّبه، حيثُ ذكر أنَّ الأسماءَ تُشبه الحُرُوفَ فمِها وهي:

أ/ الشَّبه الوضعيّ: وضابطه أن يكون الاسمُ على حرفٍ أو حرفين، فالأوّل: كتاءٍ "قُمت" فإنَّها شبيهةٌ بنحوِ باءِ الجرِّ ولامِهِ وواوِ العطفِ وفائِهِ، والثَّاني: كـ "نا" من "قُمتنا" فإنَّها شبيهةٌ بنحوِ "قد" و "بل" <sup>15</sup>.

ب/ الشَّبه المعنويّ: وضابطه أن يتضمَّن الاسمُ معنًى من معاني الحُرُوفِ، سواءً وضعَ لذلك المعنًى حرفٌ، أم لا.

فالأوّل: كـ "متى"، فإنَّها تُستعملُ شرطاً، نحو: "متى تَقُمُ أَقُم"، وهي حينئذٍ شبيهةٌ في المعنًى بـإن الشرطية، وتُستعملُ أيضاً استفهاماً نحو: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ <sup>16</sup>، وهي حينئذٍ شبيهةٌ في المعنًى بهمزة الاستفهام.

وإنما أُعربت أي الشرطية في نحو: ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ <sup>17</sup>، والاستفهامية في نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ <sup>18</sup>، لِضعفِ الشَّبهِ بِمَا عارضهُ مِنْ مُلَازِمَتِهِمَا لِلإضافةِ التي هي مِنْ خِصَائِصِ الأسماءِ <sup>19</sup>.

ج/ الشَّبه الاستيعماليّ: وضابطه أن يلزمَ الاسمُ طريقةً مِنْ طرائقِ الحُرُوفِ كأنَّ ينبوَ عن الفعلِ ولا يَدْخُلُ عليه عاملٌ فيؤثِّرُ فيه، وكأنَّ يفتقرَ افتقاراً مُتأصلاً إلى جُملةٍ <sup>20</sup>.

<sup>15</sup> "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 54/1.

<sup>16</sup> البقرة، 214

<sup>17</sup> القصص، 28

<sup>18</sup> الأنعام، 81

<sup>19</sup> "أوضح المسالك"، ابن هشام، 55/1.

<sup>20</sup> المصدر نفسه، 56/1.

#### 4/ الشَّبهُ فِي مَكُونَاتِ التَّرْكِيبِ:

##### 4-1/ الشَّبهُ فِي الْأَفْعَالِ :

##### أ/ تَشْبِيهُ الْمُضَارِعِ بِالْمَاضِي:

تَبَايَنَتْ آرَاءُ النُّحَاةِ فِي تَشْبِيهِ الْمُضَارِعِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي، الَّذِي يَظْهَرُ عِنْدَ إِسْنَادِ الْمُضَارِعِ إِلَى نَوْنِ النَّسْوَةِ، حَيْثُ يُسَكَّنُ آخِرُهُ نَحْوَ: يَضْرِبْنَ، فَقَدْ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي هَذَا التَّوَعُّي مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، هَلْ هُوَ مُعَرَّبٌ مَعَ هَذِهِ النَّوْنِ أَوْ مَبْنِيٌّ؟

وَلَقَدْ نَحَا سِيبَوِيهِ (ت.180هـ)، وَأَكْثَرُ صُنَاعِ النَّحْوِ إِلَى أَنَّهُ مَعَهَا مَبْنِيٌّ وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا لِشَبِّهِ الْمُضَارِعِ الْفَرْعِ فِي الْإِعْرَابِ، الْمَاضِي الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ، فَكَمَا حَكَمَتْ عَلَى الْمَاضِي بِنَائِهِ مَعَ التَّسْكِينِ فِي نَحْوِ: ضَرَبْنَ، كَذَلِكَ يَحْكُمُ فِي بِنَائِهِ مَعَ التَّسْكِينِ فِي نَحْوِ (يَضْرِبْنَ)، لِأَنَّ الشَّبهَ قَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا بِالتَّسْكِينِ فَحَمَلَ الْفَرْعُ عَلَى الْأَصْلِ.

وَفِي هَذَا يَقُولُ سِيبَوِيهِ: "فَالنَّوْنُ هَاهُنَا فِي (يَفْعَلْنَ) بِمَنْزِلَتِهَا فِي (فَعَلْنَ) وَفَعَلَ بِلَامٍ يَفْعَلُ مَا فَعَلَ بِلَامٍ فَعَلَ، وَلَئِنَّمَا قَدْ تَبَيَّنَ مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْفَتْحَةِ فِي قَوْلِكَ هَلْ تَفْعَلْنَ"<sup>21</sup>.

وَلَا تَثْرِيْبٌ عَلَى النَّحَاةِ فِي تَغْلِيْهِمُ الشَّبهِ اللَّفْظِي فِي بِنَاءِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نَوْنُ النَّسْوَةِ، عَلَى الشَّبهِ الْمَعْنَوِيِّ الَّذِي نَقَلَهُ إِلَى الْإِعْرَابِ، فَقَدْ ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ (ت.745هـ) "بِأَنَّ مَا لِحَقَّتْهُ النَّوْنُ تَعَارَضَ فِيهِ شِمَاهَانِ، شَبَّهَ بِالْأَسْمِ مِنْ حَيْثُ الْإِبْهَامِ وَالتَّخْصِيصِ، وَشَبَّهَ بِالْمَاضِي مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ سِيبَوِيهِ، وَهَذَا يَرُدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ وَيَجْذِبُهُ إِلَى جَنْسِهِ، فَانْبَغَى أَنْ يَغْلِبَ عَلَيْهِ هَذَا لِأَنَّهُ أَوْلَى، وَإِذَا غَلِبَ حَكَمَ هَذَا فَلَيْسَ إِلَّا الْبِنَاءُ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ أَصْلُ الْفِعْلِ، فَأَدْنَى شَيْءٍ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ، وَالْإِعْرَابُ فِيهِ خُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ."<sup>22</sup>

<sup>21</sup> "الكتاب"، سِيبَوِيهِ، 20/1؛ وَانْظُرْ: "شرح كتاب سِيبَوِيهِ"، أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفَّارُ، تَحْقِيقُ: مَعِيضُ بْنُ مَسَاعِدِ الْعُوفِيِّ، دَارُ الْمَثَرِ، الْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ، ط. 1419هـ/1998م، 1/132.

<sup>22</sup> "التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ"، مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَيَّانٍ أَثِيرِ الدِّينِ، أَبُو حَيَّانٍ الْغُرْنَاطِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ (ت. 745هـ)، تَحْقِيقُ: حَسَنُ هِنْدَاوِي، ط. 1، 1419هـ/1998م، 1/129.

وعَدَّ ابْنُ السَّرَاجِ (ت 316هـ)، أَنَّ لَامَ (يَفْعَلْنَ) إِنَّمَا سَكُنَتْ تَشْبِيهًا بِلَامِ (فَعَلْنَ) وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعَ فِيهِ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ وَلَكِنْ مِنْ شَأْنِهِمْ إِذَا أَعْلَوْا أَحَدَ الْفِعْلَيْنِ لَعَلَّةً أَعْلَوْا الْفِعْلَ الْآخَرَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ تِلْكَ الْعِلَّةُ.<sup>23</sup>

وَمِمَّنْ اخْتَارَ تَشْبِيهَ الْمُضَارِعِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي فِي اتِّصَالِهِ بِنُونِ النَّسْوَةِ ابْنُ مَالِكٍ (ت. 672هـ)، بِقَوْلِهِ: "وَإِنَّمَا بَنَى الْمُتَّصِلُ بِنُونِ الْإِنَاثِ كَ (يَسِرْنَ) حَمَلًا عَلَى الْمَاضِي الْمُتَّصِلِ بِهَا؛ لِأَنَّهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي أَصَالَةِ السَّكُونِ، وَعَرُوضُ حَرَكَةِ الْبِنَاءِ فِي الْمَاضِي، وَحَرَكَةُ الْإِعْرَابِ فِي الْمُضَارِعِ، وَقَدْ رُجِعَ الْأَصْلُ بِالنُّونِ فِي الْمَاضِي، فَرُجِعَ الْأَصْلُ بِهَا فِي الْمُضَارِعِ"<sup>24</sup>.

وَهَذَا يَتَبَيَّنُ مِنْ هَذَا الرَّأْيِ - رَغْمَ قَوَّتِهِ - أَنَّهُ رَأْيٌ يَتَعَلَّقُ بِالْعَلَامَاتِ الْمُمَيِّزَةِ لِلْأَفْعَالِ، أَكْثَرُ مِنْ كَوْنِهِ سَبَبًا حَقِيقِيًّا فِي مُوجِبِ بِنَاءِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، كَمَا تَمَيَّزَ الْأِسْمُ الْإِضَافَةُ، فَالتَّشْبِيهُ هَا هُنَا لَمْ يَبَيِّنِ السَّبَبَ الْمَوْجِبَ لِلْبِنَاءِ .

وعلى الطَّرْفِ الْآخَرِ، صَبَّحَ السَّيُوطِيُّ (ت 911هـ)، إِلَى أَنَّ سَبَبَ الْبِنَاءِ أَنَّ نُونَ النَّسْوَةِ تَرْتَبِطُ مَعَ الْفِعْلِ فُبْنِي، وَفِي هَذَا يَقُولُ: "فَإِنْ لَحِقَتْ نُونُ إِنَاثٍ بَنِي، وَذَكَرَ لَهُ ثَلَاثُ عَلَلٍ: الْحَمْلُ عَلَى الْمَاضِي الْمُتَّصِلِ بِهَا، وَنُقْصَانُ شَبْهِهِ بِالْأِسْمِ، لِأَنَّ النَّونَ مِنْ خِصَائِصِ الْأَفْعَالِ، كَمَا تُعَارِضُ الْإِضَافَةَ وَنَحْوَهَا سَبَبَ الْبِنَاءِ، وَتَرْكِبُهُ مَعَهَا، لِأَنَّ الْفَاعِلَ كَالْجُزْءِ مِنْ فِعْلِهِ"<sup>25</sup>.

وَعَلَى هَذَا الرَّأْيِ يَلْمَحُ إِلَى تَشْبِيهِهِ بِالْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ كَ (ثَلَاثَةَ عَشَرَ)،<sup>26</sup> وَإِنْ كَانَ هَذَا الرَّأْيُ فِيهِ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّرَكِيبَ يُلْزَمُ بِنَاءُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، وَمِنْ ثَمَّ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُبْنَى عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ تَرْكِيبَ الْمُضَارِعِ مَعَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ سَيَكُونُ مُتَّصِلًا بِحُرُوفٍ أَكْثَرُ مِنْ اتِّصَالِهِ بِنُونِ النَّسْوَةِ.

<sup>23</sup> "الأصول في النحو"، أبو بكرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ بْنِ سَهْلِ النَّحْوِيِّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ السَّرَاجِ (ت 316هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الْحُسَيْنِ الْفَتْلِي، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، لِبْنَانٍ، بِيروت، 50/1.

<sup>24</sup> "شرح الكافية الشافية"، جَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِي الْجِيَانِيُّ الْأَنْدَلِسِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ مَالِكٍ (ت 672هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الْمَنَعَمِ هَرِيدِي، جَامِعَةُ أُمِّ الْقُرَى، مَكَّةُ الْمَكْرَمَةِ، 132/1؛ وَانْظُرْ: "رِصْفُ الْمَبْنِيِّ فِي شَرْحِ حُرُوفِ الْمَعْنِيِّ"، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ النَّوْرِ الْمَالِقِيُّ (ت 742هـ)، تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ الْخَرَّاطُ، دَارُ الْقَلَمِ، دِمَشْقُ، ط. 2، 1445هـ/1985م، 128/1.

<sup>25</sup> "الهمع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية"، جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ السَّيُوطِيُّ (ت 911هـ)، غَنِيٌّ بِتَصْحِيحِهِ مُحَمَّدُ بَدْرِ الدِّينِ النَّعْسَانِيُّ، بِيروت، لِبْنَانٍ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، 18/1.

<sup>26</sup> الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، 73/1.

كما يعدّ ابن درستويه (ت347هـ)،<sup>27</sup> والسَّهْلِي (ت581هـ)، ممّن أشاروا إلى أنّ الفعل المضارع المتّصل بنون النّسوة باقي على إعرابه، ولكّنه إعرابٌ مقدّرٌ قبل نون النّسوة، وفي هذا ذكر السَّهْلِي: "وأما فعل جماعة النّساء فكذلك أيضًا إعرابه مقدّرٌ قبل علامة الإضمار، كما هو مقدّرٌ قبل الياء في (غلامي)، فعلاية الإضمار من ظهوره لاتّصالها بالفعل، وأنّها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل، كما لم يكن ذلك مع ضمائر الفاعلين المذكورين، ولا مع الياء في (غلامي)، ولا يمكن أن يكون الإعراب في نفس النّون، لأنّها ضمير الفاعل، فهي غير الفعل، ولا يكون إعراب شيء في غيره ولا يمكن أن يكون بعدها"<sup>28</sup>.

ولم يفته أن يوضّح أنّ إعرابه لوجود العلّة الموجبة لإعرابه، وهي وجود حروف المضارعة، ومثّل لها بـ (يَفْعَلْنَ وَتَفْعَلْنَ)، إذ عنده متى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب<sup>29</sup>.

ويبدو أنّ السَّهْلِي - كما جمهور النّحاة- يرى أنّ المشابهة هي التي توجب إعراب الفعل المضارع حين تكون حروف المضارعة موجودة في الفعل، وما دامت كذلك فإنّه في حال اتّصاله بنون النّسوة يكون معرّبًا، ومنعته من ظهور الحركات الإعرابية عليه، مثلما مُنعت الألف والواو والياء ظهور الحركات الإعرابية على المضارع حين اتّصلت به (الأفعال الخمسة)، وليس عدم وقوع الفعل المضارع المتّصل بالنّون في حال الجزم والنصب على رأيه. فكأنّه في كلامه يلزم جمهور النّحويين بما لا يلزمه، إذ أصلوا أصلًا لا ينبغي مخالفته (الموجب لإعراب الفعل المضارع هو المشابهة) على رأيه، لكنّه أغفل ركنا مهمّا في تغيير الأحكام لتغيير الصّورة التي تحوّل عنها موجب الحكم وتغيّر الحال<sup>30</sup>.

<sup>27</sup> "رصف المباني"، المالقي، ص:398.

<sup>28</sup> "نتائج الفكر في النّحو"، أبو القاسم عبد الرّحمان بن عبد الله السَّهْلِي (ت581هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمّد معوض،

دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 1412هـ/1992م، ص: 86.

<sup>29</sup> المصدر نفسه، 86-87.

<sup>30</sup> وهذّ الحال يشترك فيها أصول الفقه وأصول النّحو.

هذا الرأي رده ابن الصّفّار (ت426هـ)، بقوله: "ولستُ أحفظُ خلافاً في أنّ هذا الفعل مبني، غير أنّ أبا القاسم زعم أنّه معرب، وفسد موضع الإعراب، كما فسد في (غلامي)، والصّحيح أنّ هذا الفعل مبني لما أبينه؛ وذلك أنّ هذا الفعل عندما لحقه هذا الضمير كان حقه ألاّ يسكن ما قبله؛ لأنّ ما قبل الضمير في الفعل الماضي نحو: ضربت؛ لعلّة مفقودة هنا، وهي توالى أربع حركاتٍ فيمّا هو كالكلمة الواحدة، فليس لهذا التّسكين من الفعل المضارع وجهٌ سوى مُجرّد الحمل، فلمّا حمل عليه في أن سَكَنَ آخره أشبه المبني، وكان فيه شبه أيضاً بالاسم، نظرنا على ما ينبغي أن يحمل ؟، هل على الاسم فيكون معرباً أو على الفعل فيكون مبنيّاً؟..

فقال من زعم أنّه مُعرب: العلة التي لأجلها أعرب عتيده فيه.

قلنا ذلك باطل؛ لأنّه قد عارضها ما يقطع بها، وهو شبه مثله، ألا ترى أنّه قد سكن لأجله، فصار مثله، مع أنّ الفعل أصله البناء، وما أعرب منه فينبغي أن يحفظ ولا يتعدى موضعه، فينبغي حمله على أصله من البناء، ولم يلتفت لشبهه بالاسم إذا عارضه ما إذ قرن به اضمحل، وأمّا قوله: إنّ (غلامي) فسد منه موضع الإعراب، وهو مع هذا معربٌ فصحيح؛ لأنّه لا ينبغي فيه أن يعتقد فيه البقاء على حالة إذ لا علة فيه توجب بناءه<sup>31</sup>.

وهناك من دلّ على المشابهة بين الماضي والمضارع من حيث الزّمن، ذلك أنّ العديد من الشّواهد النّحوية دلّت على أنّ الفعل الماضي يقع موضع الفعل المضارع ويدلّ على معناه، وكذلك المضارع يقع موقع الماضي ويدلّ على معناه، قال سيّويه (ت180هـ):

<sup>31</sup> "شرح كتاب سيّويه"، الصّفّار، 1/332-335.

"وقد تَفْعَلُ (نَفْعَلُ) فِي مَوْضِعِ (فَعَلْنَاهُ) فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلُولٍ مَوْلِدٍ<sup>32</sup> :

ولقد أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فمضيتُ ثُمَّتَ قَلْتُ لَا يَغْنِينِي<sup>33</sup>

م أَنَّ (أَسِير) بِمَنْزِلَةِ (سَرْتُ) إِذَا أَرَدْتَ بِأَسِيرٍ مَعْنَى سَرْتُ<sup>34</sup> .

وَفِي تَصْنِيفِهِ لِلْفِعْلِ الْمَاضِي ذَكَرَ ابْنُ الْمُؤَدَّبِ (ت207هـ)، أَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ،<sup>35</sup> ذَكَرَ مِنْهَا الْمَاضِي الْمُمَثَّلُ: وَهُوَ مَا كَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ الْمَاضِي وَمَعْنَاهُ لِمُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ بِلَفْظِ الْمَاضِي وَهُوَ مَرَاهِنٌ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ، وَبِلَفْظِ الْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ مَاضٍ<sup>36</sup> .

وَهَكَذَا يَتَّضِحُ أَنَّ مِنْ سُنَنِ الْعَرَبِ أَنَّ تَأْتِيَ بِالْفِعْلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي وَهُوَ حَاضِرٌ مُسْتَقْبَلٍ، أَوْ بِلَفْظِ الْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ مَاضٍ<sup>37</sup> .

<sup>32</sup> يروي هذا البيت أول بيتين وينسبان لرجل سلولي من غير أن يعين أحد اسمه، والثاني:

غضبان ممتلئاً على إهابه \*\*\* إني - وحقق - سخطه يرضيني

وقد رواه الأصمعي في "الأصمعيات"، ثالث خمسة أبيات، ونسبها لشمر بن عمرو الحنفي. انظر: "الكتاب"، سيبويه، 24/3.

<sup>33</sup> اللغة: "اللئيم" الشحيح، الدئي النفس، الخبيث الطباع؛ "إهابه" "الإهاب" - بزنة كتاب - الجلد، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه، وكثير موجدته وحنقه. المعنى: يقول: والله إني لأمر على الرجل الدئي النفس الذي من عادته أن يسبني فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولي لنفسي: إنه لا يقصدي بهذا السبب. انظر: "الأصمعيات اختصار الأصمعي"، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت216هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر-عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط.6، 1993م، ص: 126؛ وانظر: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط.1، 1419هـ/1998م، 168/1؛ وانظر: "الخصائص"، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، ط.1، القاهرة، 1952م، 325/3-338/2.

<sup>34</sup> "شرح كتاب سيبويه"، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 2008م، 217/3.

<sup>35</sup> يقول ابن المؤدّب: "والماضي ثلاثة أنواع: نص/ وممثل، وراهن. فالنص: ما وافق لفظه لفظ الماضي، ومعناه معناه. مثل قوله: "ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا عَبْدًا مَلُوكًا" [النحل: 75]. والممثل: ما كان لفظه لفظ الماضي ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه. مثل قول الله جلّ وعزّ: "وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ"، [المائدة: 116] وَإِذْ يَقُولُ اللهُ، لَأَنْ هَذَا يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ... وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: فَمَنْ كَانَ لَا يَأْتِيكَ إِلَّا لِحَاجَةٍ يَرَوْحُ لَهَا حَتَّى تَقْضَى وَتَغْتَدِي فَإِنِّي لَا يَتِيغَمُّ تَشْكُرُ مَا مَضَى مِنْ الْأَمْرِ وَاسْتِجَابَ مَا كَانَ فِي غَدٍ

والراهن: المقيم على حالة واحدة. مثل قول الله جلّ وعزّ: "وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا"، [الأحزاب: 27] أَلَا تَرَى أَنَّهُ كَانَ قَدِيرًا. وَالْيَوْمُ أَيْضًا هُوَ قَدِيرٌ، وَبَعْدَ الْيَوْمِ قَدِيرٌ. انظر: "دقائق التصريف"، أبو القاسم بن محمد بن سعيد بن المؤدّب (ت هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر، ط.1، 1425هـ/2004م، ص: 36-37.

<sup>36</sup> "دقائق التصريف"، ابن المؤدّب، ص: 36.

<sup>37</sup> "المزهر"، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م، 335/1.

وعله الأمر عينه الذي أشار إليه ابن جني (ت393هـ)، في خصائصه إلى أن ابن السراج (ت316هـ) ذهب إلى أن حكم الأفعال كان أن تأتي كلها بلفظ واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتهما أن تُفيد أزمتهما خولفَ بين مثلها، ليكون ذلك دليلاً على المراد منها، وقال: فإن أُمِنَ اللبسُ فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعضي<sup>38</sup>."

وتناول ابن هشام (ت761هـ)، القضية بشيء من التفصيل حين ربطَ شبه الماضي بالمضارع من الجانب المعنوي، حيث ذكر أن النحاة يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه شاهد حالة الإخبار نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾<sup>39</sup>، لأنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ لِلْحَالِ،<sup>40</sup> فإذا قُربَ الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم؛ فجازَ دخولها عليه، فكانه تدرج في ارتقاء التشابه من الماضي إلى المضارع وصولاً إلى الاسم، لاتفاقهما في الدلالة.

وعن قوله تعالى: ﴿أَبَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾<sup>41</sup>، قيل: "أتى" بمعنى يأتي، فهو كَقَوْلِكَ: إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ إِخْبَارَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ سَوَاءٌ، لِأَنَّهُ آتٍ لَا مَحَالَةَ.<sup>42</sup>

وعدَّ السمين (ت756هـ)، أن "أتى" لها وجهان أحدهما، وهو المشهور يعبر عن شبه زمن الماضي بالمضارع، وهو أنه ماضٍ لفظاً مُستقبلٌ معنىً، بل وأشار جمع من اللغويين إلى مجيء الماضي بمعنى المستقبل في هذه الآية، فهذا ابن عطية (ت541هـ) يقول: "قوله أتى على هذا القول إخبار ما يأتي، وصحَّ ذلك من جهة التأكيد، وإذا كان الخبر حقاً فيؤكد المستقبل بأن يخرج في صيغة المستقبل؛ أي كأنه لوضوحه والثقة به قد وقع، ويحسن ذلك في خبر الله تعالى لصدق وقوعه<sup>43</sup>."

<sup>38</sup> "الخصائص"، ابن جني، 331/3.

<sup>39</sup> النحل، 124.

<sup>40</sup> "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، أبو محمد عبد الله بن جمال بن يوسف الأنصاري، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: محمد معي الدين عبد الحميد، مكتبة العصرية، بيروت، 1422هـ/2001م، 207/1.

<sup>41</sup> النحل، 1.

<sup>42</sup> "الجامع لأحكام القرآن"، محمد بن أحمد القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، 1426هـ/2006م، 65/10.

<sup>43</sup> "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دارالكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422هـ/2001م، 377/3.

وعلى هذا فالزَّاجِعُ أَنَّ الْمَاضِي بَدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُضِيِّ وَإِفَادَتِهِ التَّحْقِيقَ لَانْقِطَاعِ الزَّمَنِ فِي الْحَالِ يُحْمَلُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ؛ وَيشبهُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَالِ وَذَلِكَ لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ، وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ .

#### ب/ شبه الأفعال بين التَّعَدِّي واللِّزُوم:

خَصَّصَ سيبويه (ت180هـ)، في الكتاب بابًا للتَّعَدِّي واللِّزُوم أَسْمَاهُ "هذا بابُ الْفَاعِلِ الذي يتعدَّاهُ فَعْلُهُ إلى مفعول، والمفعول الذي يتعدَّدُ إليه فَعْلُ فاعِلٍ ولا تعدَّى فَعْلُهُ إلى مفعولٍ آخر"،<sup>44</sup> فَأَمَّا الْفَاعِلُ الذي يتعدَّاهُ فَعْلُهُ فقولك: ذَهَبَ زَيْدٌ، وَجَلَسَ عمرو، وَالْفَاعِلُ الذي يتعدَّاهُ فَعْلُهُ إلى مفعولٍ وذلكَ قولك: "ضربَ عبدُ اللَّهِ زيدًا"<sup>45</sup>.

وقد تناولَ ابنُ عَصْفُورٍ (ت669هـ) هذه المسألةَ فَيَبِّينُ أَنَّ الْقِسْمَ الذي يتعدَّى إلى واحدٍ تارةً بِنَفْسِهِ وتارةً بِحَرْفِ جَرٍّ لَا سَبِيلَ إلى معرفتِهِ إِلَّا بِالسَّمَاعِ، نَحْو: "نَصَحْتُ زَيْدًا، وَنَصَحْتُ لَهُ، وَإِنَّمَا جُعِلَ هذا قِسْمًا بِرَأْسِهِ، وَلَمْ يُجْعَلْ مِنَ الْقِسْمَيْنِ، لِأَنَّهُ قَدْ وَجَدَ الْفِعْلَ يَصِلُ تارةً بِنَفْسِهِ وتارةً بِحَرْفِ جَرٍّ وتارةً بِحَرْفِ جَرٍّ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ، فَتَجْعَلْ وَصُولُهُ بِنَفْسِهِ أَصْلًا وَحَرْفَ الْجَرِّ زَائِدًا، وَلَا نَقُول: "نَصَحْتُ لزيدٍ" أَكْثَرَ مِنْ "نَصَحْتُ زَيْدًا"، فَيَجْعَلُ الْأَصْلَ، ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ، فَلَمَّا تَسَاوَا فِي الِاسْتِعْمَالِ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلًا بِنَفْسِهِ"<sup>46</sup>.

وقد تكونُ لِلتَّعَدِّيَّةِ جَمِيعُ حُرُوفِ الْجَرِّ لِتَعَدِّيَّةِ الْفِعْلِ الْقَاصِرِ الْمَفْعُولِ إِلَيْهِ، لَكِنْ مَعْنَى التَّعَدِّيَّةِ الْمُطْلَقَةِ: أَنَّ يَنْقَلَّ مَعْنَى الْفِعْلِ، كَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ، وَيَغْيَرُهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُخْتَصٌّ بِالْيَاءِ مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْجَرِّ، نَحْو: ذَهَبْتُ بِهِ، وَقَمْتُ بِهِ؛ أَي: أَذْهَبْتَهُ، وَأَقَمْتَهُ، وَلَا يَكُونُ مُسْتَقَرًّا.

<sup>44</sup> الكتاب، سيبويه، 1/33-45.

<sup>45</sup> "شرح جمل الزَّجَاجِي"، علي بن مؤمن بن محمد، بن عصفور (ت669هـ)، قَدَّمَ لَهُ وَوَضَعَ هَوَامِشَهُ فَوَازُ الشُّعَارِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بِيْرُوت، 1419هـ/1998م، 2/274.

<sup>46</sup> "شرح جمل الزَّجَاجِي"، ابن عصفور، 1/274.

ولعمري أنّ النّحاة قسّموا الفعل المتعدّي إلى متعدٍّ إلى مفعولٍ وآخر لمفعولين وثالث إلى ثلاثة مفاعيلٍ، وقد عقد سيبويه، باباً للفعل المتعدّي إلى واحدٍ " وهذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاهُ فعلُهُ إلى مفعولٍ"،<sup>47</sup> كما جعل للمتعدّي إلى مفعولين باباً آخر قال عنه: " هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاهُ فعلُهُ إلى مفعولين، فإن شئتَ اقتصرتَ على المفعولِ الأوّل، وإن شئتَ تعدّى إلى الثّاني كما تعدّى الأوّل"<sup>48</sup>.

ولا غرو أن يحدث شبهة هذا النوع من الأفعال في تشبيه بعض صناع النّحو (كان النّسخة بالفعل التّام المتعدّي إلى واحدٍ، وقد سَمّى سيبويه (ت180هـ)، والمبرد (ت285هـ) كلّاً من اسم (كان) وخبرها بالفاعلِ والمفعولِ، وهو من بابِ التّشبيه، إذ: كان زيدٌ قائماً مثل: ضرب زيدٌ عمرًا.

ويجوزُ تعدّدهُ، خلافاً لابن درستويه (ت347هـ)، لأنّه خبرٌ مبتدئٌ في الأصلِ، وإذا جازَ تعدّدهُ مع العاملِ الأضعفِ، فجوازُهُ مع الأقوى أولى، فتقول: كان هذا حلواً حامضاً، وشبههُ ابن درستويه تشبيه هذه الأفعال بما يتعدّى إلى واحدٍ فلا يزداد على ذلك<sup>49</sup>.

قالوا: "عَمِلَ عَمَلًا". قال سيبويه: أجروهُ مجرى "الفرع"، لأنّ بناءَ فعلِهما واحد، فشَبّه به، وذلك أنّ الباب في "فَعَلَ" الذي لا يتعدّى إذا كان فاعله يأتي على "فَعِلَ" كـ "فَرَّقَ يَفْرُقُ فَرَقًا" فهو "فَرَّقٌ"، و"فَرَعَ يَفْرَعُ فَرَعًا" فهو "فَرَعٌ"، شَبّهوا ما يتعدّى بما لا يتعدّى، لأنّ بناءَهما في الماضي والمضارع واحد<sup>50</sup>.

وكسّر الطّائرُ جناحيه كسرًا: ضمّهُما للوقوع، وبازٍ كاسر، وعقاب كاسِر.

<sup>47</sup> "الكتاب"، سيبويه، 37/1.

<sup>48</sup> المصدر نفسه، 39/1.

<sup>49</sup> "المساعد على تسهيل الفوائد"، بهاء الدّين بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة، ط.1، 1400هـ/251/1.

<sup>50</sup> "شرح المفصل للزمخشري"، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأُسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصّانع (ت643هـ)، قدم له: إميل بدّيع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط.1، 1422هـ/2001م، 4/49.

وقد كَسَرَ كُسُوراً إِذَا لَمْ تَذَكِّرِ الْجَنَاحِينَ، وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا نُسِيَ مَفْعُولُهُ وَقُصِدَ الْحَدُثُ نَفْسَهُ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي، وَكَسَرَ الْكِتَابَ عَلَى عِدَّةِ أَبْوَابٍ وَفُصُولٍ، وَكَسَرْتُ خَصَمِي فَاكْسَرْ، وَكَسَرْتُ مِنْ سَوْرَتِهِ، وَكَسَرَ حَمِيًّا الْخَمْرَ بِالْمَزَاجِ، وَرَأَيْتَهُ مُتَكَسِّراً فَاتَرّاً، وَفِيهِ تَخَنَّتْ وَتَكَسَّرَ، وَأَرْضُ ذَاتِ كَسُورٍ: ذَاتُ صُعُودٍ وَهَبُوطٍ، وَضَرَبَ الْحِسَابَ الْكُسُورَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، وَالْمُلُوكُ لَا تَعْرِفُ الْكُسُورَ. وَكَسَرَ عَيْنَهُ، وَبَعَيْنَهُ كَسْرَةً مِنَ السَّهْرِ أَيْ انْكَسَارٌ وَغَلْبَةٌ نُعَاسٌ<sup>51</sup>، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ:<sup>52</sup>

غَدَا وَهُوَ لَا يَغْتَاذُ عَيْنِيهِ كَسْرَةً... إِذَا ظَلَمَةُ اللَّيْلِ اسْتَقَلَّتْ فُضُولُهَا<sup>53</sup>

وَلَا تَثْرِيْبَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُسْتَخْلَصُ مِنْ قَوْلِ الرَّمْخَشَرِيِّ أَنَّ عَدَمَ إِتْيَانِ الْمُتَكَلِّمِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي، لِأَنَّ قَصْدَهُ مَتَوَجِّهٌ إِلَى الْحَدُثِ ذَاتِهِ الَّذِي أَحْدَثَهُ الْفَاعِلُ، وَلَا يُقْصَدُ إِلَى ذِكْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ، فَضْلاً عَنْ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّي إِذَا قُصِدَ بِهِ الْإِخْبَارُ عَنْ مَجْرَدِ وَقُوعِ الْحَدُثِ، وَنُسِيَ الْمَفْعُولُ بِهِ لِعَدَمِ الْاهْتِمَامِ بِهِ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ كَالْفِعْلِ اللَّازِمِ وَيُشَبِّهُهُ فِي اكْتِفَائِهِ بِفَاعِلِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ مَفْعُولاً بِهِ.

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تُبَيِّنُ شَبَهَ الْمُتَعَدِّي بِاللَّازِمِ مَا وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾<sup>43</sup> وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا<sup>54</sup>، وَكَذَا قَوْلُهُمْ: "فَلَانٌ يُعْطِي وَيَمْنَعُ، وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ"<sup>55</sup>، وَالْمُرَادُ: يُعْطِي ذَوِي الْاِسْتِحْقَاقِ، وَيَمْنَعُ غَيْرَ ذَوِي الْاِسْتِحْقَاقِ، وَيَنْفَعُ الْأَوْدَاءَ، وَيَضُرُّ الْأَعْدَاءَ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ وَشَبَّهَ بِالْفِعْلِ إِذَا بَنَى لِلْمَفْعُولِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ الْغَرَضُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْفَاعِلِ لَا غَيْرُ، فَصَارَ كَالْفِعْلِ اللَّازِمِ فِي الْإِخْبَارِ بِوُقُوعِ الْفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ<sup>56</sup> ".

<sup>51</sup> "أساس البلاغة"، الرَّمْخَشَرِيُّ، 134/2.

<sup>52</sup> أَبُو الْحَارِثِ غِيلَانُ بْنُ عَقْبَةَ بْنِ هَيْشٍ، بْنُ نَزَارٍ بْنِ مَعْدَنَ بْنِ عَدْنَانَ، الشَّاعِرُ الْمَشْهُورُ الْمَعْرُوفُ بِذِي الرِّمَّةِ، أَحَدُ فَحُولَةِ الشُّعْرَاءِ، وَيُقَالُ إِنَّهُ كَانَ يَنْشُدُ شِعْرَهُ فِي سَوَاقِ الْإِبِلِ، فَجَاءَ الْفَرَزْدَقُ فَوَقَّفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الرِّمَّةِ: كَيْفَ تَرَى مَا تَسْمَعُ يَا أَبَا فِرَاسٍ فَقَالَ: مَا أَحْسَنَ مَا تَقُولُ! قَالَ: فَمَا لِي لَا أَذْكَرُكَ مَعَ الْفُحُولِ قَالَ: قَصَرَ بِكَ عَنْ غَايِهِمْ بِكَاءُكَ فِي الدَّمَنِ، وَصِفَتُكَ لِلْأَبْعَارِ وَالْعَطَنِ. انْظُرْ: "وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ أَبْنَاءِ الزَّمَانِ"، أَبُو الْعَبَّاسِ شَمْسُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ خُلْكَانِ الْبُرْمَكِيِّ الْإِزْبَلِيِّ (ت681هـ)، تَحْقِيقُ: إِحْسَانُ عِيَّاسٍ، دَارُ صَادِرٍ، بَيْرُوتَ، 11/4.

<sup>53</sup> "أساس البلاغة"، الرَّمْخَشَرِيُّ، 134/2.

<sup>54</sup> النُّجُومُ، 44.

<sup>55</sup> "الإيضاح في علوم البلاغة"، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو، أَبُو الْمَعَالِي، جَلَالُ الدِّينِ الْقَزْوِينِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِخَطِيبِ دِمَشْقَ (ت739هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عَبْدِ الْمُنْعَمِ خَفَاجِي، دَارُ الْجِيلِ - بَيْرُوتَ، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، 149/2.

<sup>56</sup> "شرح المفصل"، ابْنُ عِيَّاشٍ، 420/1.

والحاصلُ ممّا تَمَّتِ الإشارةُ إليه، أنّ الفعلَ المُتعدّي الذي يستوفي ما يتعدّى إليه يصيرُ له كافّةُ أحكامِ الفعلِ اللازمِ، لأنّ الفعلَ المُتعدّي إذا استوفى ما تُعدّى إليه فكأنّه صارَ لازماً، بحكمِ أنّه لا يستطيعُ أنْ يعملَ بعدَ ذلكَ في مفعولٍ، وهو بسببِ هذا الامتناعِ مِنْ مُجاوزَةِ التعدّي يغدو توأماً مُشابهاً للفعلِ اللازمِ .

#### 2-4 / الشّبهُ في الأسماء:

أ/ تشبيهُ الفاعلِ بالمبتدأ:

وقفَ الرّضي (ت.406هـ) على المُشابهةِ اللَّفظيّةِ التي قد تجمعُ الاسمَ بالاسمِ، أو الاسمَ بالفعلِ، أو الاسمَ بالحرفِ فقال: " فظهرَ أنّ الاسمَ قد يُشابهُ الفعلَ والحرفَ، وكذا الفعلُ، قد يُشابهُ الاسمَ والحرفَ، وأمّا الحرفُ فيُشابهُ الفعلَ فقط"،<sup>57</sup> على أنّ كلامَ الرّضي جاءَ مطلقاً، ذلك أنّ الحرفَ قد يُشبهُ الاسمَ.

وقد عقدَ صنّاعُ النّحوِ شبيهاً بينَ الفاعلِ والمبتدأ، حتّى أنّ منهم مَنْ شبّه كلّ مرفوعٍ بالفاعلِ، وكلّ منصوبٍ بالمفعولِ.

وغيرُ خفيٍّ أنّ المبتدأَ رُتِبَتْهُ أن يكونَ مُقدّماً وأن يُسندَ الخبرُ إليه، فأشبهه الفاعلُ، والفاعلُ يُسندُ إلى الفعلِ ويليهِ، ولعلّ مَنْ نافله القولَ الإشارةُ إلى أنّ علّةَ الشّبهِ تنجلي في أنّ المبتدأَ والفاعلَ كلاهما عمدة من عمَدِ الكلامِ عندَ النّحاةِ لا فَضلة.

ولعمري أنّ الشّبهَ يتكشّفُ أكثرَ لعلّةِ الإسناد، فالمبتدأُ لا يستغني عن الخبرِ، والفاعلُ لا يَسْتَغني عن الفعلِ،

وهذا ما عبّرَ عنه ابنُ يعيش (ت.643هـ) بقوله: "إنّ التّركيبَ الذي ينعقدُ به الكلامُ لا يحصلُ إلّا من اسمين ... أو من فعلٍ واسمٍ ...، ولا يتأتّى ذلكَ من فعلين، لأنّ الفعلَ نفسَه خبرٌ، ولا يفيّدُ حتّى تسنده إلى محدّث عنه، ولا يتأتّى من فعلٍ وحرفٍ، ولا حرفٍ واسمٍ، لأنّ الحرفَ جاءَ لمعنى في الاسمِ والفعلِ، فهو كالجزءِ منهما، وجزءُ الشّيءِ لا ينعقدُ مع غيره كلاماً"<sup>58</sup>.

<sup>57</sup> "شرح المفصل"، ابن يعيش، 420/1؛ وانظر: "شرح الكافية الشافية"، جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائي الجبائي الأندلسي، المعروف بابن مالك (ت.672هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، 187.

<sup>58</sup> "شرح المفصل"، 73/1.

ولا جرمَ أَنَّ أَوَّلَ من عقدَ هذه المُشابهةَ سيبويه (ت180هـ)، في سفره في بابِ المسندِ والمُسندِ إليه بقوله: " وهما ما لا يَستغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجِدُ المُتَكَلِّمُ مِنْهُ بُدًّا، فَمَنْ ذَلِكَ الاسمُ المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: "عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك" ومثل ذلك قولك: "يذهب زيدٌ"، فلا بدَّ للفاعلِ مِنَ الاسمِ، كما لم يكن للاسمِ الأوَّلُ بُدٌّ من الآخرِ في الابتداء<sup>59</sup> .

وأحسبُ أَنَّ هذا القولَ يبيِّنُ العلاقةَ بينَ الفعلِ والفاعلِ، فالفعلُ مسندٌ والفاعلُ مُسندٌ إليه، ويعتبرهما النَّحاةُ عمادًا للجملةِ العربيَّةِ، وموازاةً المبتدأُ مسندٌ إليه والخبرُ مُسندٌ، فكما أَنَّ الفاعلَ رُكْنٌ في الجُمْلَةِ الفعليَّةِ، فلا تقومُ جُمْلَةٌ فعليَّةٌ من دونِه، فكذلك، المبتدأُ رُكْنٌ في الجُمْلَةِ الاسميَّةِ، فلا تقومُ جُمْلَةٌ اسميَّةٌ من دونِه، وكما لا نقول: (قام)، ونسكتُ عليه ونقفُ عندهُ، فكذلك لا نقول: (قائمٌ)، ونسكتُ عليه ونقفُ عندهُ، وكما يُقدَّرُ السَّامعُ، أَنَّ معنى العبارةِ الأولى هو: (قام هو)، فكذلك لا بدَّ من تقديرِ أَنَّ معنى العبارةِ الثانيةُ هو: (هو قائمٌ).

وفي هذا المقام يقول ابن جني (ت392هـ) " وقد ثبتَ أَنَّ الفعلَ مع الفاعلِ في كثيرٍ من الأحكامِ والأماكنِ كالسِّيِّ الواحدِ"<sup>60</sup>، فكذلك الخبرُ مع المبتدأِ في كلِّ الأحكامِ كالسِّيِّ الواحدِ.

كما أَنَّ هناكَ من النَّحاةِ مَنْ فسَّرَ وجهَ الشَّبهِ بينَ الفاعلِ والمبتدأِ من ناحيةِ الشَّبهِ في الحركةِ الإعرابيةِ، وهو ما جاءَ على لسانِ ابنِ الأنباري (ت577هـ) بقوله: " إِنَّ الفاعلَ يُشبهُ المبتدأَ، والمبتدأُ مرفوعٌ، فكذلك ما أشبهه، ووجهُ الشَّبهِ بينهما أَنَّ الفاعلَ يكونُ هوَ والفِعْلُ جُمْلَةٌ كما يكونُ المبتدأُ مع الخبرِ جُمْلَةٌ، فلمَّا ثبتَ لِلْمُبْتَدَأِ الرَّفْعُ حُمِلَ الفاعلُ عليه<sup>61</sup> .

ولا ريبَ أَنَّ هذه المُشابهةَ غيرُ مطلقةٍ، ذلكَ أَنَّ هناكَ مَنْ صنَّاعِ النَّحوِ مَنْ يجعلُ بينَ المبتدأِ والفاعلِ أصلًا وفرعًا، إذ يرى الزَّمَخْشَرِي (ت538هـ) أَنَّ الفاعلَ أصلٌ على المبتدأِ، وفي هذا يقول:

<sup>59</sup> "الكتاب"، سيبويه، 7/1.

<sup>60</sup> الخصائص"، ابن جني، 256/2.

<sup>61</sup> "أسرار العربية"، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، مطبعة التَّرقِي، دمشق، 1377هـ/1957م، ص: 78.

" وجوه الإعراب هي الرفع والنصب والجزم وكل واحد منها علم على معنى، فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كلن وأخواتها واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه".<sup>62</sup> وهو مذهب العكبري (ت616هـ)،<sup>63</sup> وابن الحاجب (ت626هـ)،<sup>64</sup> لكن هناك من النحاة من يخالف هذا المذهب في أصالة الفاعل، كسيبويه الذي قدم المبتدأ في كتابه.

والمبتدأ يبدأ فيه الاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل، أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق، فإنما بدأت (بزيد)، وهو الذي حدث عنه بالانطلاق، والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلق زيد، فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث، فالفاعل مضارع للمبتدأ؛ من أجل أنهما جميعاً محدث عنهما، وأتاهما لا يستغنى عنهما في الجملة؛ لأن كلا منهما عمدة والعلّة علّة مشابهة.<sup>65</sup>

والرفع في المبتدأ لا للفرق، فإنه محمول على غيره، وليس هناك شيء يشبه المبتدأ، فيحمل عليه سوى الفاعل، وشبهه به أنه أحد ركني الجملة المبتدئية، كما أن الفاعل أحد ركني الجملة الفاعلية، ثم إنه الركن المسند إليه غيره كما أن الفاعل أيضاً كذلك؛ ولما كان الخبر في الأصل هو المبتدأ في المعنى كان أيضاً كذلك فرعاً على الفاعل، لو قلت: إن الخبر محمول على المحمول على الفاعل وهو المبتدأ لما أبعدت.

وعليّ أرى أن قاعدة: "كل فعل لابد له من فاعل"، لا ينبغي أن تقتصر على الفعل، لأن كل فعل إنما يحتاج إلى فاعل لأجل أنه مسند، وكل مسند -بحكم المنطق- يحتاج إلى ما يسند إليه، إذ لو لم يكن هناك شيء قد أسند هو إليه لم يعد مسنداً، وحينئذ يحق القول أن القاعدة الصحيحة هي: "كل مسند لابد له من مسند إليه"، وهذه القاعدة تنطبق على الخبر أيضاً، فكل خبر إذا كان مسنداً لابد له من مبتدأ، لأن المبتدأ هو المسند إليه؛ والله أعلم.

<sup>62</sup> "المفصل في علم العربية"، محمود بن عمر الرّمخشي (ت538هـ)، ط.2، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، 18.

<sup>63</sup> "الباب في علل البناء والإعراب"، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: محمد عثمان، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية،

القاهرة، 1430هـ/2009، ص: 130.

<sup>64</sup> "شرح الكافية"، الأسترآبادي، 256/1.

<sup>65</sup> "الأصول في النحو"، ابن السراج، 58-59: انظر "شرح الجمل"، ابن عصفور، ص: 132.

وتأسيسًا على هذا، فلا شكَّ أنَّ قاعدةَ "كَلَّ فَعَلٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ"، لا تصلُحُ أن تكونَ تبريرًا لوجوبِ الإضمارِ في الفاعلِ، وعدمُ وجوبِهِ في المُبتدأِ، لأنَّ مثلَهَا يجري في الخبرِ أيضًا.

ومَهْمَا يَكُنْ، فَإِنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا بِاعْتِبَارِ وجوبِ التَّعْرِيفِ وعدمِهِ، أَنَّ الفائدةَ لَا تحصلُ في مِثْلِ (رَجُلٌ قَائِمٌ)، وذلكَ بسببِ تنييرِ المُبتدأِ، فلو جِئْنَا بِهِ مَعْرِفَةً وَقُلْنَا: (الرَّجُلُ قَائِمٌ)، حصلَتِ الفائدةُ، ولكن هل تحصلُ الفائدةُ في مِثْلِ قولِنَا: "رَجُلٌ قَائِمٌ"؟ ولو سَلَمْنَا حصولَهَا، فهل السَّبَبُ لِحصولِهَا معلومٌ في "قَامَ الرَّجُلُ"، وعدمُ حصولِهَا في "رَجُلٌ قَائِمٌ"، أو في "رَجُلٌ قَامَ"؟

وأما الجوابُ عنه: بأنَّ النِّكَاتِ البلاغيةَ قد تستوجبُ التَّنكِيرَ في الفاعلِ، فيكفي في ردِّهِ ملاحظةُ المُسَوِّغَاتِ التي ذكرَها للابتداءِ بالنِّكرةِ، أفلستُ هذه المُسَوِّغَاتِ راجعةً إلى النِّكَاتِ البلاغيةِ أيضًا؟ فلماذا كانَ الأصلُ تعريفَ المُبتدأِ، ولم يكنِ الأصلُ تعريفَ الفاعِلِ؟

وعنِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا بِاعْتِبَارِ التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ، فقد صرَّحَ البعضُ بأنَّهُ لَا يَجِبُ تعميمُ قاعدة: أَنَّ الأصلَ في المُسْنَدِ إِلَيْهِ هو التَّقْدِيمُ، ذلكَ أَنَّ البَصْرِيَّينَ نحوا إلى القولِ بأنَّ الفاعلَ يَجِبُ تأخيرُهُ ولا يَجِبُ تقديمُهُ وعندئذٍ: فإنا أن نُجِيبَ عَنْ أصالةِ تقديمِ المُبتدأِ، ووجوبِ تأخيرِ الفاعلِ بالقولِ: بأنَّ العربَ أرادوا أن يَكُونَ لديهمَ أسْلُوبَانِ في التَّعْبِيرِ: أسْلُوبٌ يتصدَّرُ الاسمُ فِيهِ الجُمْلَةُ وتكونُ الجُمْلَةُ منسوبةً إِلَيْهِ فتُسمَّى: جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، وأسْلُوبٌ يتصدَّرُ الاسمُ فِيهِ الجُمْلَةُ وتكونُ الجُمْلَةُ منسوبةً إِلَيْهِ فتُسمَّى: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ.

وحَتَّى يحصلوا على غرضِهِم هذا، بما لِلجُمْلَتَيْنِ مِنْ اختلافٍ في تَأْدِيَةِ المعْنَى، لم يكنِ بإمكانِهِم إِلَّا أن يُوجِبُوا تقديمَ المُبتدأِ -غالبًا- رعايَةً لاسْمِيَّةِ الجُمْلَةِ، وتأخيرِ الفاعلِ -دائمًا- رعايَةً لفعْلِيَّةِ الجُمْلَةِ.

على أَنَّهُ لو تَسَاءَلْنَا: لِمَ امتنعَ التَّقْدِيمُ لتوهِمِ الفاعليَّةِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ المعْنَى، لكانَ الردُّ: لِأَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ والفعْلِيَّةِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ بِإِفَادَةِ الْأَوَّلَى الثَّبُوتَ والدَّوَامَ، والثَّانِيَةِ التَّجَدُّدَ والحُدُوثَ.

أن هذا المعنى لم يغب عن أذهان النحاة، لذلك أقروا أن رتبة المبتدأ التقديم لأنّه محكوم عليه والمحكوم عليه قبل الحكم، بخلاف جملة الفعل والفاعل فإن المقصود فمّا أولاً إنّما هو المسند أي الفعل مضافاً إليه الفاعل ثم ما لا يسه من بقية متعلقاته، ولهذا لا يُقدّم الفاعل على الفعل أصلاً لئلا يلتبس بالمبتدأ في أنّه هو المقصود أولاً.

إذن، الرّاجح هو ما ذهب إليه سيبويه في أصلية المبتدأ وفرعية الفاعل، فلذلك يُحمل الفاعل على المبتدأ؛ وهو قول الجمهور من صناع النحو،<sup>66</sup> فالزمخشري (ت538هـ)، في تفسيره خالف ما قاله في شرح مفصله: ذلك أنّه رجّح القول بأصلية المبتدأ استناداً إلى قوله تعالى: "طاعةٌ معروفةٌ"،<sup>67</sup> إذ قال معلّقاً: "خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: أمركم والذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب، كطاعة الخلف من المؤمنين الذين طابق أمرهم ظاهره، لا إيمان تقسمون بها بأفواهكم

وقلوبكم على خلافها، أو طاعتكم طاعةً معروفة، بأنّها القول دون العقل، أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة"،<sup>68</sup> وعله كلامٌ يؤكّد رجاحة ما نحا إليه سيبويه.

<sup>66</sup> "البحر المحيط"، أبو حيان، 430/6.

<sup>67</sup> النور، 53.

<sup>68</sup> "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت538هـ)، ضبطه وصحّحه ورّثه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.3، 1407هـ/1987م، 250/3.

ب/ شبه الحالِ بالظَّرَفِ:

شَبَّهَتِ الحالُ بالمفعولِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا فَضْلَةٌ مِثْلُهُ، جَاءَتْ بَعْدَ مُضَيِّ الْجُمْلَةِ، وَلَهَا بِالظَّرَفِ شَبَهُ خَاصٌّ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا مَفْعُولٌ فِيهَا، وَمَجِئَهَا لِبَيَانِ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ، أَوِ الْمَفْعُولِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: "ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا" تَجْعَلُهُ حَالًا مِنْ أَيْهَمَا شَيْئٍ وَقَدْ تَكُونُ مِنْهُمَا ضَرْبَةً عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ كَقَوْلِكَ: "لَقِيْتَهُ رَاكِبِينَ"، وَقَوْلُ عَنَتْرَةَ<sup>69</sup>:

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجِفُ رَوَانِفُ أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا<sup>70</sup>

و"لَقِيْتَهُ مَصْعَدًا وَمَنْحَدَرًا"<sup>71</sup>.

وَيَكَادُ يَجْمَعُ النَّحَاةُ عَلَى شَبهِ الْحَالِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ (الظَّرَفِ)،<sup>72</sup> وَلَا يُعْلَمُ خِلَافٌ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّهُ نَصَبٌ لَشَبْهِهِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ، فَهَذَا سَبِيوِيهِ (ت280هـ)، نَصَّ عَلَى أَنَّ الْحَالَ مَوْقُوعٌ فِيهِ، حَيْثُ قَالَ: "بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الْمَصَادِرِ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْأَمْرُ فَانْتَصَبَ، لِأَنَّهُ مَوْقُوعٌ فِيهِ الْأَمْرُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، وَلَقِيْتَهُ فُجَاءَةً وَمُفَاجَأَةً"<sup>73</sup>.

وَأَوْضَحَ الْمَبْرَدُ (ت285هـ)، أَنَّ الْحَالَ يَشْبَهُ الْمَفْعُولَ فِيهِ حِينَمَا أَفْرَدَ لَهُ بَابًا بِعُنْوَانٍ: "هَذَا بَابٌ مِنَ الْمَفْعُولِ وَلَكِنَّا عَزَلْنَاهُ مِمَّا قَبْلَهُ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ، فَقَالَ: "وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ إِلَّا فِعْلٌ أَوْ شَيْءٌ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا كَالْمَفْعُولِ فِيهِ"<sup>74</sup>.

<sup>69</sup> البيت من الوافر، لعنترة بن شداد العبسي، عنتره بن عمرو بن شداد بن عمرو بن قراد بن مخزوم بن عوف ابن مالك بن غالب بن قطيعة بن عابس بن بغيض، وقال ابن الكثير: شداد جدّه أبو أبيه، غلب على اسم أبيه فنسب إليه، وإنّما هو عنتره بن عمرو بن شداد. وقال غيره: شداد عمّه، وكان عنتره نشأ في حجره، فنسب إليه دون أبيه، وإنّما ادّعاؤه أبوه بعد الكبر، وذلك أنّه كان لأمة سوداء يقال لها زبيبة، وكانت العرب في الجاهليّة إذا كان للرجل منهم ولد من أمة استعبده، وكان لعنترة إخوة من أمّه عبيد، وكان سبب ادّعاء أبي عنتره إياه أن بعض أحياء العرب أغاروا على قوم من (بنى عبس)، فأصابوا منهم، فقتلهم العباسيون، فلحقوهم فقاتلوهم عمّا معهم، وعنتره فيهم، فقال له أبوه: كَرِّ يا عنتره! فقال عنتره: العبد لا يحسن الكرّ، إنّما يحسن الحلاب والصّرّ، فقال: كَرِّ وأنت حرّ، (ت22 ق.هـ/601م)، انظر: "الشعر والشعراء"، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، دار الحديث، القاهرة 1423هـ، 1/243.

<sup>70</sup> اللغة: فردين: منفردين. ترجف: تضطرب. المعنى: يهجو الشاعر عمارة بن زياد، وكان يحسد عنتره ويقول لقومه: إنكم أكثرتم من ذكره، والله لوددت أني لقيته خاليًا حتى أعلمكم أنّه عبد، وكان عمارة جوادًا كثير الإبل، مضيقًا لماله مع جوده، وكان عنتره لا يكاد يمسك إبلا إلا ويعطيها إخوته، ويقسمها، فبلغه ما قال عمارة: فقال فيه: إذا التقينا منفردين ترتعد فرائصك، وترتجف أليتيك، وتكادان تطيران من الخوف. البيت في "شرح الأشموني"، الأشموني، 579/3؛ وانظر: "شرح المفصل"، ابن يعيش، 3/2.

<sup>71</sup> "شرح المفصل"، ابن يعيش، 3/2.

<sup>72</sup> "المقتضب"، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عظميّة، عالم الكتب، بيروت، 166/4؛ وانظر:

"الأصول في النّحو"، ابن السّراج، 218/1.

<sup>73</sup> "الكتاب"، سيبويه، 370/1.

<sup>74</sup> "الأصول في النّحو"، ابن السّراج، 218/1.

ألا ترى لو أنك قلت: قام زيدٌ رجلٌ ضاحكٌ، لعُلمَ أنَّ القيامَ الذي صدرَ مِنَّ زيدٍ كانَ في حالةِ الضَّحكِ، فلمَّا كانَ (ضاحكٌ) يُفهمُ ما يُفهمُ مِن قولك: في حالةِ الضَّحكِ، وتعدَّر جريائهُ تابِعاً على حسبِ ما ذكرتهُ منصوبُهُ، وكانَ منصوباً على التَّشبيهِ بالمفعولِ فيه.

ويبدو أنَّ الفارسيَّ (ت377هـ)، تفردَ برأيه حينَ خصَّ شبهَ الحالِ بظرفِ الزَّمانِ، فقوَّلُك: "جاءني زيدٌ راكباً"، و"خرَجَ عمرو مُسرِعاً"، فمعنى هذا: "خرَجَ زيدٌ في حالِ الإسراعِ ووقتِ الإسراعِ، فأشبهتْ ظروفُ الزَّمانِ".<sup>75</sup>

ودونك هُنا أنَّ الحالَ شابهَ الظَّرفَ، لأنَّ كليهما يتضمَّنانِ معنى (في)، فتقول: قامَ زيدٌ يومَ الخميسِ، بمعنى: قامَ زيدٌ في يومِ الخميسِ، كما أنَّ قولك: جاءني زيدٌ ضاحكاً، بمعنى: جاءني زيدٌ في حالةِ الضَّحكِ.

ثمَّ إنَّ الحالَ إنّما انتصبتْ على التَّشبيهِ بالمفعولِ فيه، على اعتبارِ أنَّها مفعولٌ فيها، بمعنى أنَّ الفِعْلَ يطلُبُ حالاً يقعُ فيها، كما يطلُبُ زماناً يقعُ فيه ومكاناً يقعُ فيه، ولو جئتَ لهُ بمطلوبهِ لقُلتَ: قامَ زيدٌ في حالِ الضَّحكِ، ولو أمكنَ أنْ تجعلَ ضاحكاً تابِعاً لزيدٍ على جهةِ النَّعْتِ وعلى جهةِ البدلِ،<sup>76</sup> ... فلمَّا تعدَّر الوجهانِ، نصبوا ضاحكاً...، ولم يُتعدَّر من الوجهين المذكورين لفهمٍ منه ما يُفهمُ مِن قولك: في حالةِ الضَّحكِ، ألا ترى أنَّك لو قُلتَ: قامَ زيدٌ رجلٌ ضاحكٌ، لعُلمَ أنَّ القيامَ الذي صدرَ مِنَّ زيدٍ كانَ في حالةِ الضَّحكِ، فلمَّا كانَ (ضاحكٌ) يُفهمُ منه ما يُفهمُ مِن قولك: في حالةِ الضَّحكِ، وتعدَّر جريائهُ تابِعاً فنصبُهُ، وكانَ منصوباً على التَّشبيهِ بالمفعولِ فيه.<sup>77</sup>

وَمِنْ أَوْجِهِ الشَّبهِ الَّتِي جَمَعَتْ بَيْنَ الْحَالِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ :

<sup>75</sup> "الإيضاح العضدي"، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1389هـ/1969م، ص:199.

<sup>76</sup> تعدَّر النَّعْتُ هُنا، لأنَّ النَّعْتَ والمنعوتَ كالنَّبيءِ الواحدِ، والنَّعْتُ من اسمِ المنعوتِ، وتعدَّر البدلُ، لأنَّ البدلَ على تقديرِ تكرارِ العاملِ وهذه الأسماءُ المشتقاتُ لم توضعْ إلَّا أنْ تكونَ تابعةً وولايئها للعواملِ إجراءً لها على وجهِ ليس لها، واستعمال لها على غيرِ وضعها. انظر: "البيسيط في شرح جمل الرَّجَّاجي"، ابن أبي الرِّبيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السَّبَّي، تحقيق ودراسة: عباد بن عبد القبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطَّبعة الأولى، 1407هـ/1986م، بيروت، لبنان، 110-111.

<sup>77</sup> "البيسيط"، ابن الرِّبيع، 511/1.

أ/ جَوَازُ إِعْمَالِ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي الْحَالِ، كَمَا الظَّرْفِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: " وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا"،<sup>78</sup> وقوله: " فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ"،<sup>79</sup> ومعنى الفعل لا يعملُ فيه إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَأَخَّرًا عنه، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى الْفِعْلِ يَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ مُتَقَدِّمًا وَمُتَأَخَّرًا، حَتَّى يَتَسَوَّى التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا - أَيِ الْحَالِ وَالظَّرْفِ - لِأَنَّ الْمُشَبَّهَ لَا يَقْوَى قُوَّةُ الْمُشَبَّهِ بِهِ، فَالِنَّجَاةُ جَعَلُوا الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى مُقَدِّمًا وَمُؤَخَّرًا، وَالْحَالُ لَا يَعْمَلُ فِيهَا الْمَعْنَى إِلَّا مُقَدِّمًا، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا مُؤَخَّرًا<sup>80</sup> .

ب/ إِبَانَةُ الْحَالِ مَنَابَ الْفِعْلِ، كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ يَنُوبُ مَنَابَ الْفِعْلِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ كَثِيرٍ عَزَّةً:<sup>81</sup>  
هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا أُسْتَحَلَّتِ<sup>82</sup>

ف (هَنِيئًا) حَال نَابَ مَنَابَ الْفِعْلِ، لِمُشَابَهَتِهَا الظَّرْفَ، وَالظَّرْفُ قَدْ يَنُوبُ عَنِ الْفِعْلِ، وَاخْتَزَلَ الْفِعْلُ مَعَهَا فَلَمْ يَبْقَ لَهُ حُكْمٌ، إِلَّا الْعَمَلُ فِي (هَنِيئًا) وَ(مَرِيئًا)<sup>83</sup> .

ج/ امْتِنَاعُ عَمَلِ الْإِبْتِدَاءِ فِي الْحَالِ لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالظَّرْفِ، وَالظَّرْفُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ، قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ: " الْحَالُ إِنَّمَا انْتَصَبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالظَّرْفِ، وَالظَّرْفُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ، وَمَعْنَى الْفِعْلِ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا الْإِبْتِدَاءُ فَإِنَّ الْحَالَ لَيْسَتْ بِأَقْوَى مِنَ الظَّرْفِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَمْ يَنْتَصِبْ وَلَا عَمَلٌ فِيهَا الْمَعْنَى إِلَّا بِالْحَمْلِ عَلَى الظَّرْفِ وَلِشَبْهِهَا بِهِ، وَلَا يَعْمَلُ الْمَعْنَى فِيهَا مُؤَخَّرًا، وَيَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ مُؤَخَّرًا، فَكَيْفَ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ مَا لَا يَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ؟ هَذَا بَعِيدٌ .

<sup>78</sup> هود، 72.

<sup>79</sup> المدثر، 49.

<sup>80</sup> " البسيط"، ابن الرِّبيع، 1/513.

<sup>81</sup> هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، شاعر أموي من شعراء المدينة المنورة، لم نعين المصادر سنة ولادته، وقد وصفه الرواة بالدمامة الخلقية، فقد قيل أنه قصير القامة أعور العين هزيل الجسد حتى وصفه بعض الرواة بطوله بأنه لا يتجاوز ثلاثة أشبار. اشتهر بكثير عزة نسبة إلى محبوبته عزة بنت جميل بن حفص بن إياس الغفارية الكنانية، التي كانت محور غزله العذري، وقد كان يكنيها في شعره بأمر عمرو تارة، وبالضميرية تارة أخرى نسبة إلى بني ضمرة بن بكر من كنانة. وعلى الرغم من حبه الصادق لها واشتهاره بها، إلا أنه لم يتزوجها، فقد تزوجت عزة آخر وانتقلت للعيش في مصر، ولكن ذلك لم يحل بين كثير وحبه لعزة، فقد اختار رغم كل ذلك أن يكون بجوارها على الأقل فسادا إلى مصر وانتقل للعيش هناك. انظر: "ديوان كثير عزة"، شرح وجمع: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1391هـ/1971م، ص: 10 وما بعدها بتصريف.

<sup>82</sup> البيت من الطويل. انظر: "ديون كثير عزة"، ص: 95.

<sup>83</sup> "العزة في شرح اللُّع"، سعيد بن المبارك المعروف بابن الدَّهَّان (ت569هـ)، تحقيق: فريد السَّليم، دار التَّدْمِرة، الرياض. المملكة العربية السَّعودية، ط. 1، 1432هـ/2011م، ص: 375.

ومع ثبات الحقيقة التشابهية هاته، فإن ما تميل إليه النفس في هذا هو الحكم بأن اشتغال الحال على معنى (في) يضمن أن يصبح لدينا مفعولٌ فيه للدلالة على الزمن، وآخر للدلالة على المكان، وثالث للدلالة على الحال، ومن ثم فالفعل إما أن يُقيدَ بظرف زمني فقط، أو بظرف المكان فقط، أو بحالٍ يُبين كيف تم الحال وحدث الفعل.

#### 3-4/ الشبه في الحرف :

أ/ شبه "رُب" بـ "قد" :

حُمِلَتْ "رُب" على "قد" في الدلالة على التقليل والتكثير معاً؛ أي بحسب السياق؛ ذلك أنه هو المتحكم في تلك الدلالة، فضلاً عن ترتيبهما في الجملة، على أن "قد" عندهم حرف يختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب، وحرف تنفيس فلا يدخل على الجامد كعسى و(ليس) ولا الإنشائي كنعم وبئس ولا المنفي ولا المقترن بما ذكر وهي معه كالجزء ومن ثم لا يفصل منه بشيء فيقبح أن يقال قد زيداً رأيت إلا بقسم كقوله (أخالد قد والله أوطأت عشوة)، وسمع (قد لعمرى بت ساهراً) و(قد والله أحسنت) وتكون للتوقع من المضارع كقولك: قد يقدم الغائب اليوم إذا كنت تتوقع قدومه.<sup>84</sup> وقد تفاوتت آراء النحاة في استظهارهم معاني النصوص التي تناولت دلالة "رُب" وتوجيهها، ولم يُصرح سيبويه (ت180هـ) بمعناها، بل غاية ما في الأمر أنه شبهها بـ "قد"، قائلاً: "وتكون (قد) بمنزلة ربّما".<sup>85</sup>

ولا ريب أن دلالة (قد) مع المضارع قد تكون غير واضحة، إذ اختلف النحويون في تحديدها، فمنهم من رأى أنها للتقليل، ومنهم من رأى أنها للتكثير، وفريق ثالث ذهب إلى أنها للتحقيق في موضع دون موضع، وذهب غيرهم إلى أنها للتوقع.

وتجري "رُب" مجرى "قد" في إفادتها التقليل، لذلك قال بعضهم مما ورد على لسان المرادي (ت749هـ): "...وتجري ربّ، مع إفادتها التقليل، مجرى اللام المقوية للتعدية، في دخولها على المفعول به".<sup>86</sup>

<sup>84</sup> "الهمع"، السبوطي، 595/2.

<sup>85</sup> "الكتاب"، سيبويه، 227/4.

<sup>86</sup> "الجنى الداني في حروف المعاني"، أبو محمد بن قاسم بن علي المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ونديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ/1996م، ص: 453.

فضلاً على أن نظيرها في دلالة اللفظ الواحد على معنيين متقابلين "قد" الداخلة على المضارع فأصلها للدلالة على التقليل، كقولك: "قد يشقى المريض" و"قد يصدق الكذوب"، وقد تدل على التحقيق كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾<sup>87</sup>، وقوله: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾<sup>88</sup>، ويميز بينهما القرائن<sup>89</sup>.

وببدو التباين واضحاً في هذه المعاني، ما يعكس اختلاف فهم النحويين للنصوص التي بين أيديهم، وفي الآتي وقفه مع تلك الدلالات. قال الشاعر الهذلي<sup>90</sup>:

قَدْ أَتَرْتُكَ الْقِرْنَ مُصَفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مَجَّتْ بِفِرْصَادٍ<sup>91</sup>

كأنه قال: "ربما"<sup>92</sup> وهذه الإشارة ستفتح الباب لنشوء خلاف آخر في معنى (قد) بناءً على الخلاف القائم في معنى (ربما).

وقد لخص البغدادي (ت1093) هذا الخلاف بقوله: "زعم ابن مالك أن مراد سيبويه أن (قد) مثل (ربما) في التقليل لا في التكاثر"<sup>93</sup> ورد عليه أبو حيان فقال: لم يبين سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنزلة (ربما) ولا يدل ذلك على التسوية في كل الأحكام، بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك (ت672هـ)، وهو أن (قد) بمنزلة (ربما) للتكاثر فقط ويدل عليه إنشاد البيت، لأن الإنسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلّة، وإنما يفتخر بما يقع على سبيل الكثرة<sup>94</sup>.

<sup>87</sup> الأحزاب، 18.

<sup>88</sup> البقرة، 144.

<sup>89</sup> "معاني النحو"، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1420هـ/2000م، 39/3.

<sup>90</sup> البيت لعبيد بن الأبرص في "ديوان عبید بن الأبرص بن حنتم بن عامر بن مالك بن زهير بن مالك بن الحارث بن جشم الأسدي (ت25 ق هـ)، شرح أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، ط1، 1414هـ/1994م، ص49، وفي "ديوان الهذليين"، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1385هـ/19، 240/2 ورد قول أبي المثلث الهذلي:

فَيُتَرُّكُ الْقِرْنَ مُصَفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ فِي رِبْطَتَيْهِ نَفْخَ أَرْقَانٍ

<sup>91</sup> وقيل لعبيد بن الأبرص. وقد للتكاثر والترك بمعنى التصيير. واصفرار الأنامل: كناية عن الموت. والفِرْصَاد: ماء التوت، وهو أحمر. انظر:

"الكشاف"، الزمخشري، 202/1.

<sup>92</sup> "الكتاب"، سيبويه، 224/4.

<sup>93</sup> رأي ابن مالك في شرح التسهيل 323/3، إذ قال عن البيت (هو في علم البيان من التقليل على طريق التهكم).

<sup>94</sup> "خزانة الأدب ولباب لسان العرب"، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م، 502/4.

وإذا كَانَ مِنْ خَصَائِصِ "رُبِّ" أَنَّهَا يَلْزِمُ تَصْدِيرُهَا، فَلَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمُتَأَخَّرِ عَنْهَا، كَقَوْلِكَ: "رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيتُ، فَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ بِهَا نَصَبٌ، كَمَا يَكُونُ مَوْضِعُ الْمَجْرُورِ، فِي قَوْلِكَ: بَزِيدٍ مَرَرْتُ، وَإِنَّمَا وَجِبَ تَصْدِيرُهَا، لِأَنَّ التَّقْلِيلَ كَالنَّفْيِ، فَلَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ مَا فِي حَيْزِهِ <sup>95</sup>.

وَلَا شَكَّ أَنَّ نَظِيرَ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي تَقَدَّمَ مِثْلُهُ فِي تَشْبِيهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا تَوْثُقُ بِالِاتِّفَاقِ لَا بِالْجِنْسِ وَلَا بِالنَّوْعِ وَلَا بِالْعَمَلِ وَلَا بِالِاخْتِصَاصِ، لِأَنَّ (رُبَّ): عَامِلَةٌ، وَ (قَدْ): لَيْسَتْ عَامِلَةٌ، وَ (قَدْ) تَخْتَصُّ بِالْأَفْعَالِ، وَ (رَبَّ) بِالأَسْمَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا لِأَجْلِ الْمُشَابَهَةِ رَغْمَ الْإِبْتِعَادِ الْكَبِيرِ فِي هَذِهِ الْمِيزَاتِ .

وَيَشْتَرِكُ كُلٌّ مِنْ (رَبَّ) وَ (قَدْ) فِي لُزُومِ الصَّدَارَةِ فِي الْجُمْلَةِ، فَقَدْ ذَهَبَ الْقِسْمُ الْأَكْبَرُ مِنَ التَّحْوِينِ إِلَى أَنَّ (قَدْ) لَا تَلْزِمُ الصَّدَارَةَ فِي الْجُمْلَةِ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ (ت395هـ): "قَدْ جَوَابٌ لِمُتَوَقَّعٍ، وَهِيَ نَقِيضُ مَا الَّتِي لِلنَّفْيِ، وَلَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَوَابًا لِمُتَوَقَّعٍ، وَقَوْلُهُ - جَلَّ وَعَزَّ - "قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ"، <sup>96</sup> عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْقَوْمَ تَوَقَّعُوا عِلْمَ حَالِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ - تَبَارَكَ اسْمُهُ - فَقِيلَ لَهُمْ: "قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ" <sup>97</sup>.

وَقَدْ شَدَّ السَّهْلِيُّ (ت581هـ)، فزعم أنَّ (قَدْ) مِمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ؛ فَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولٌ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا" <sup>98</sup>، إِذْ قَالَ: "فَإِنْ أَدْخَلْتُ عَلَى الْمَاضِي (قَدْ) الَّتِي لِلتَّوَقُّعِ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ (السَّيْنِ) الَّتِي لِلْإِسْتِنَافِ، وَقَبِحَ حِينَئِذٍ: "أَمْسِ قَدْ قَامَ زَيْدٌ"، كَمَا قَبِحَ: "غَدًا سَيَقُومُ زَيْدٌ" <sup>99</sup>، وَأَيَّدَهُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ (ت751هـ) فِي ذَلِكَ وَنَقَلَ كَلَامَهُ بِنَصِّهِ <sup>100</sup>.

<sup>95</sup> "الجنى الداني"، المرادي، ص: 453.

<sup>96</sup> المؤمنون، 1

<sup>97</sup> "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت395هـ)، نشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ/1997م، ص: 158. وكثر الكلام في "البرهان في علوم القرآن"، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1376هـ/1957م، 305/4.

<sup>98</sup> دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: 305/2.

<sup>99</sup> "نتائج الفكر"، 123.

<sup>100</sup> ينظر: "بدائع الفوائد"، ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، بيروت، (د.ت)، 90/1.

ورَدَّه عَظِيمَةً بِقَوْلِهِ: " لَوْ كَتَبَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمَ مَا جَازَ أَنْ يَنْصَبَ الْأِسْمُ عَلَى الْأَشْتَغَالِ قَبْلَ (قَد)؛ لِأَنَّ مَا لَا يَعْمَلُ لَا يُفَسِّرُ عَامِلًا، وَقَدْ وَجَبَ الرَّفْعُ قَبْلَ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَجَاءَ نَصَبُ الْأِسْمِ الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ فَصَّصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ﴾ " <sup>102</sup> " <sup>101</sup> .

أَمَّا عَنْ "رَبِّ" فَالكَثِيرُ أَجْمَعَ عَلَى وَجوبِ تَصَدُّرِهَا الْكَلَامَ، إِذْ يَقُولُ السِّيُوطِيُّ (ت911هـ): " وَتَصْدُرُ وَجُوبًا غَالِبًا"، فَجَمَعَ فِي قَوْلِهِ بَيْنَ (وَجُوبًا) وَ (غَالِبًا)، <sup>103</sup> فَالْحُكْمُ الْوَجُوبِيُّ يَنْبَغِي أَنْ يَنْطَبِقَ عَلَيْهَا فِي كُلِّ أَحْوَالِهَا دُونَ تَخَلُّفٍ، وَقَوْلُهُ (غَالِبًا) يُوحِي بِتَخَلُّفِهَا عَنْ هَذَا الْحُكْمِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ. تَشْبِيهًُا لَهَا بِحُرُوفِ الصَّدَارَةِ، كَوْنِهَا بِمَنْزِلَةِ (مَا) النَّافِيَةِ، وَإِنْ الْمُؤَكَّدَةُ، وَأُلْفَ وَالِاسْتِفْهَامُ، فَتَقُولُ: (رَبِّ رَجُلٍ جَاءَنِي)، وَلَا تَقُولُ: "جَاءَنِي رَبُّ رَجُلٍ" <sup>104</sup> .

كَمَا أوردَ ابْنُ السَّرَاجِ (ت316هـ) إِجْمَاعَ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّ رَبَّ جَوَابٍ إِنَّمَا تَقُولُ: رَبُّ رَجُلٍ عَالِمٍ لِمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا عَالِمًا، أَوْ قَدَرْتَ ذَلِكَ فِيهِ فَتَقُولُ: رَبُّ رَجُلٍ عَالِمٍ، تَرِيدُ: رَبُّ رَجُلٍ عَالِمٍ قَدْ رَأَيْتُ، فَضَارَعْتُ أَيْضًا حَرْفَ النَّفْيِ إِذَا كَانَ حَرْفُ النَّفْيِ يَلِيهِ الْوَاحِدُ الْمَنْكُورُ وَهُوَ يُرَادُّ بِهِ الْجَمَاعَةُ، فِهَذَا أَيْضًا مِمَّا جَعَلَتْ لَهُ صَدْرًا <sup>105</sup> .

وَلَمْ يَقْطَعْ أَبُو حَيَّانَ (ت745هـ)، بِتَصَدُّرِهَا وَإِنَّمَا جَعَلَهُ الْكَثِيرُ فِيهَا قَائِلًا: "وَالكَثِيرُ وَقَوْعَهَا صَدْرًا" <sup>106</sup> ،

ثُمَّ جَاءَ بِشَوَاهِدٍ لَمْ تَكُنْ فِيهَا (رَبِّ) مُتَصَدِّرَةً، فَقَالَ: "وَجَاءَتْ خَبْرًا لَ (إِنَّ) فِي قَوْلِهِ <sup>107</sup> :  
أَمَاوِي إِنْ رَبِّ وَاحِدٍ أَمَّهُ أَجَرْتُ فَلَا قَتْلَ عَلَيْهِ وَلَا أَسْرُ" <sup>108</sup>

<sup>101</sup> سورة "النساء"، الآية: 164.

<sup>102</sup> دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عبد الخالق عظيم، ق.: الحروف والأدوات، المملكة العربية السعودية (د.ت). 306-305/2.

<sup>103</sup> "الهمع"، السيوطي، 176/4.

<sup>104</sup> "الأزهيّة في علم الحروف"، علي بن محمد الهروي (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، 1971م، ص: 268.

<sup>105</sup> "الأصول في النحو"، ابن السراج، 417/1.

<sup>106</sup> ارتشاف الضرب من لسان العرب"، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى النماس، القاهرة 198م، 457/2.

<sup>107</sup> هو حاتم الطائي، حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي، توفي 46 ق. هـ / 605م، شاعر عربي نجدى وأمير قبيلة طيء النجدية، عاش في فترة ما قبل الإسلام (الجاهلية) في جبل طيء شمالي نجد، اشتهر بكرمه وأشعاره وجوده ويقال: إنه أكرم العرب. انظر: "ديوان حاتم الطائي"، تحقيق: فوزي عطوي، بيروت 1999م، ص: 84.

<sup>108</sup> وقوله: أَمَاوِي: الهمزة للنداء. ومَاوِي: منادى مرخم مَآوِيَة وهي زوجة حاتم، والمَآوِيَة في اللغة: المرأة التي يرى فيها الوجه، كأنها منسوبة إلى الماء، فإن النسبة إلى الماء، مَائِي، ومَاوِي، ورَبِّ: لإنشاء التكرير. انظر: "شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية" لأربعة آلاف شاهد شعري"، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط. 1، 1427هـ/2007م، 387/1.

والحقيقة أنَّ المراد بوقوعها خبرًا تصدّرها في أوّل الكلام على ما تتعلّق به، لا وقوعها في أوّل الكلام.

وأستطيع أن أقول أن مجيء (رب) مصدرّة حكمت به النصوص الفصيحة، أما الشواهد التي بدت فيها على غير ذلك، فهي بالحقيقة مصدرّة بالنسبة للجملة التي اختصت بها، وكل من نص على صدارة "رب" من النحاة نظر فيها إلى كونها تدل على التقليل في الأساليب العربية، والألفاظ التي يكتن بها عن معدود قل أو كثر يطلق عليها في النحو العربي كنيات العدد، وجرت اللغة العربية في أساليبها على وضع هذه الألفاظ في أوّل الكلام، هذا فضلاً على أن (رب) هي حرف لتقليل الشيء في نفسه وتكون لتقليل النظير أيضاً<sup>109</sup>.

خلاصة القول، "رب" تشبه "قد" التي تدخل على الفعل المضارع، لكونهما يشتركان في الدلالة على معنيين متناقضين؛ التقليل تارةً والتكثير تارةً أخرى؛<sup>110</sup> كما سلف الذكر؛ بغض النظر عن كثرة استخدام أحد المعنيين، والذي يقوي الشبه بينهما اختصاصهما، لأن "رب" مختصة بالدخول على الأسماء<sup>111</sup> دون أن تؤثر فيها محلاً، و "قد" مختصة بالدخول على الأفعال وإن كانت غير عاملة فيها، لكونها أصبحت كجزء من الفعل<sup>112</sup>.

#### ب/ شبه السّين وسوف:

يشبه حرف "السّين" الحرف "سوف" في اختصاصهما بالدخول على زمن الفعل المضارع، وتخليصه من الشّيع الذي كان يحتمله قبل دخولهما عليه، ذلك أن المضارع إذا تجرّد من القرائن، احتمل الحال والاستقبال، فإذا قلّت: زيدٌ يضربُ، احتمل أن يكون المراد الضرب في الحال والاستقبال، وإن كانت الدلالة على الحالية أولى، وإذا أردت تخليص الفعل للاستقبال ورفع احتمال الحالية فيه، أدخلت عليه السّين أو سوف، نحو: سيُقومُ، وسوف يُقومُ.

<sup>109</sup> "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص: 144.

<sup>110</sup> "شرح التسهيل"، ابن مالك، 180/3.

<sup>111</sup> "مصاييح المغاني في حروف المعاني"، ابن نور الدّين محمّد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي (ت825هـ)، تحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، القاهرة، ط. 1، 1993 م، ص: 257.

<sup>112</sup> "معاني الحروف"، أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني (ت384هـ)، تج. عبد الفتاح اسماعيل شلي، دار الشروق، جدّة، ط. 2، 1981 م، ص: 98.

وعَنْ طَبِيعَةِ هَذَا الْحَرْفِ، فَصَنَاعُ النَّحْوِ اخْتَلَفُوا حَوْلَ مَا إِنْ كَانَتْ السَّيْنُ مُقْتَطَعَةً مِنْ "سَوْفَ"، ذَلِكَ أَنَّ الْبَصَرِيَّينَ آمَنُوا بِاسْتِقْلَالِيَّتِهَا، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مُقْتَطَعَةٌ مِنْ "سَوْفَ"، فَكُلٌّ مِنْ "السَّيْنِ" وَ "سَوْفَ" أَصْلٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَعَلَى الطَّرْفِ النَّقِيزِ عَدَّ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ "السَّيْنِ" مُقْتَطَعَةٌ مِنْ "سَوْفَ" وَمَحذُوفَةٌ مِنْهَا؛ وَذَلِكَ لَمَّا رَأَوْا أَنَّهَا تَدَلُّ عَلَى مَا تَدَلُّ عَلَيْهِ "سَوْفَ" مِنْ التَّخْلِيسِ لِلِاسْتِقْبَالِ، وَأَنَّهَا كَبَعَضِ لَفْظِهَا وَهَذَا رَأْيُ رَجَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت 672هـ).<sup>113</sup>

وَلَعَمْرِي أَنَّ السَّيْنَ وَسَوْفَ كِلَاهُمَا لِلتَّنْفِيسِ أَيْ تَخْلِيسِ الْمُضَارِعِ مِنَ الزَّمَنِ الضَّيِّقِ وَهُوَ الْحَالُ إِلَى الزَّمَانِ الْوَاسِعِ وَهُوَ الْإِسْتِقْبَالُ، وَذَكَرَ الْبَصَرِيُّونَ وَزَمَانَهُ مَعَ "السَّيْنِ" أَضْيَقَ مِنْهُ مَعَ "سَوْفَ"، نَظَرًا إِلَى أَنَّ كَثْرَةَ الْحُرُوفِ تَفِيدُ مُبَالِغَةً فِي الْمَعْنَى، وَالْكَوْفِيُّونَ أَنْكَرُوا ذَلِكَ وَرَدَّهُ ابْنُ مَالِكٍ تَبَعًا مِنْهُمَا عَلَى الْمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>114</sup> وَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿أُولَئِكَ سَنُوْتُهُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>115</sup> وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾<sup>116</sup> وَقَوْلُهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: "ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ"<sup>117</sup>، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>118</sup>:

وَمَا حَالُهُ إِلَّا سَيُصْرَفُ حَالُهَا ... إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُولُ<sup>119</sup>

فَالْبَيْتُ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ تَعاقَبَ "السَّيْنِ" وَ "سَوْفَ" عَلَى الْمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي هَذَا الْبَيْتِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ "السَّيْنَ" مُقْتَطَعَةٌ مِنْ "سَوْفَ"، وَأَنَّ مَدَّةَ التَّسْوِيفِ قَدْ تَكُونُ وَاحِدَةً فِي الْاِثْنَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ عَبَّرَتْ عَنِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ الْوَاقِعِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ بـ "سَيَفْعَلُ" وَ "سَوْفَ يَفْعَلُ" كَمَا أَوْضَحَ الْبَيْتُ.<sup>120</sup>

<sup>113</sup> "اِئْتِلَافُ النَّصْرَةِ فِي اخْتِلَافِ نَحَاةِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ"، عَبْدِاللطيفِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشَّرْجِيِّ الزَّيْدِيِّ، تَحْقِيقُ: طَارِقِ الْجَنَابِيِّ، مَكْتَبَةُ النَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ط 1، 1987، ص: 156؛ وَانْظُرْ: "مَدْرَسَةُ الْكُوفَةِ وَمَنْهَجُهَا فِي دِرَاسَةِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ"، مَهْدِي الْمَخْزُومِي، مَكْتَبَةُ وَمَطْبَعَةُ مَصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ، ط 2، 1958، ص: 203.

<sup>114</sup> النِّسَاء، 146

<sup>115</sup> النِّسَاء، 162

<sup>116</sup> النِّبَأ، 4

<sup>117</sup> التَّكْوِين، 4

<sup>118</sup> لَمْ أَعْرِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

<sup>119</sup> الْبَيْتُ فِي: "الْهَمْع"، السِّيُوطِي، 594/2؛ وَانْظُرْ: "الْجَنَى الدَّانِي"، الْمَرَادِي، ص: 60.

<sup>120</sup> الْهَمْع"، السِّيُوطِي، 72/2.

وبالقياس على الماضي فَإِنَّ الماضي والمستقبل متقابلان، فَكَمَا أَنَّ الماضي لَا يَقْصِدُ بِهِ إِلَّا مُطْلَقَ الْمُضِيِّ دُونَ تَعَرُّضٍ لِقَرَبٍ أَوْ بَعْدٍ فَكَذَلِكَ الْمُسْتَقْبَلُ، قُلْتُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ فَإِنَّ الماضي أَيْضًا فَرَّقُوا فِيهِ وَقَالُوا إِنَّ (قد) تَقْرِبُهُ مِنَ الْحَالِ قِيلَ: والاستمرار، ذكره بعضهم في "سَيَقُولُ السَّفَهَاءُ"،<sup>121</sup> مُدْعِيًا أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا نَزَلَ بَعْدَ قَوْلِهِ: "مَا وَلَاهُمْ"، فَجَاءَتْ السَّيْنُ إِعْلَامًا بالاستمرار لَا بالاستقبال.

وَبَيَّنَ صَاحِبُ "الْمَغْنِي" أَنَّ "هَذَا لَا يَعْرِفُهُ النَّحْوِيُّونَ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ بَعْدَ قَوْلِهِمْ (مَا وَلَاهُمْ) غَيْرَ مُوَافِقٍ عَلَيْهِ وَتَخْتَصُّ سَوْفَ خِلَافًا لِلسَّيْرِ فِي بَدْخُولِ اللَّامِ نَحْوُ: "وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ"،<sup>122</sup> وَبِجَوَازِ فَصْلِهَا بِالْفِعْلِ مَلغَى نَحْوُ: وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي".<sup>123</sup>

وهذا يُفْضِي بِنَا إِلَى التَّذْكِيرِ بِأَنَّ السَّيْنَ حَرْفٌ يَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ، وَيَخْلَصُهُ لِلْإِسْتِقْبَالِ، وَيَتَنَزَّلُ مِنْهُ مَنْزِلَةُ الْجُزْءِ، فَلَذَا لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ.

وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ مَدَّةَ الْإِسْتِقْبَالِ مَعَ "السَّيْنِ" أَضْيَقُ مِنْهَا مَعَ "سَوْفَ"، كَمَا ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا قَدْ تَأْتِي لِلْإِسْتِمْرَارِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: "سَتَجِدُونَ آخِرِينَ"،<sup>124</sup> وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: "سَيَقُولُ السَّفَهَاءُ"،<sup>125</sup> لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا نَزَلَ بَعْدَ الْقَوْلِ "مَا وَلَاهُمْ"، فَجَاءَتْ "السَّيْنُ" إِعْلَامًا بالاستمرار، وَمِنْ نَافِلَةِ الْقَوْلِ إِنَّ هَذَا الْإِسْتِمْرَارَ هُوَ مِنْ مَعْنَى الْإِسْتِقْبَالِ.

وَلَيْسَ بِخَفِيِّ أَنَّ "السَّيْنَ" تُفِيدُ الْوَعْدَ بِحَصُولِ الْفِعْلِ، فَدَخُولُهَا عَلَى مَا يُفِيدُ الْوَعْدَ أَوْ الْوَعِيدَ مُقْتَضٍ لِتَوْكِيدِهِ وَتَثْبِيتِ مَعْنَاهُ، وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ "فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ"،<sup>126</sup> فَمَعْنَى السَّيْنِ أَنَّ ذَلِكَ كَائِنٌ لَا مُحَالَةَ، وَإِنْ تَأَخَّرَ إِلَى حِينٍ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: "أَوَّلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ"،<sup>127</sup> فَالْمُلَاحَظَةُ هُنَا أَنَّ السَّيْنَ مَفِيدَةٌ وَجُودِ الرَّحْمَةِ لَا مُحَالَةَ، فَهِيَ تَوْكُّدُ الْوَعْدِ، وَمِنْ ثَمَّةَ فَبِهَذَا أَيْضًا هُوَ مِنَ الْإِسْتِقْبَالِ.

<sup>121</sup> البقرة، 142.<sup>122</sup> الضحى، 5.<sup>123</sup> "الهمع"، السيوطي، 594/2.<sup>124</sup> النساء، 91.<sup>125</sup> البقرة، 142.<sup>126</sup> البقرة، 137.<sup>127</sup> التوبة، 71.

كَمَا نَجِدُ أَنَّ (سَوْفَ) كَ (السَّيْنِ)، وَتَسَمَّى حَرْفَ تَسْوِيفٍ أَوْ اسْتِقْبَالٍ، وَهِيَ أَوْسَعُ زَمَانًا مِنْهَا عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، لِأَنَّ كَثْرَةَ الْحُرُوفِ تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ الْمَعْنَى، وَمِرَادِفَةٌ لَهَا عِنْدَ غَيْرِهِمْ.

و(السَّيْنِ) حَرْفٌ غَيْرُ عَامِلٍ رَغْمَ اخْتِصَاصِهِ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، لَكِنَّ تَخَلُّفَ الْعَمَلِ هُنَا جَاءَ لِعَارِضٍ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ أَنَّهَا تَنْزَلُ مِنَ الْفِعْلِ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ، فَكَأَنَّهُ بَعْضُ أَجْزَائِهِ...<sup>128</sup>

ثُمَّ إِنَّ "السَّيْنِ" وَ "سَوْفَ" غَيْرَ عَامِلَتَيْنِ فِي الْفِعْلِ مَعَ اخْتِصَاصِهِمَا بِهِ؛ لِجَرِيَانِهِمَا فِيهِ مَجْرَى "لَامِ التَّعْرِيفِ" مِنَ الْأَسْمِ؛ إِذْ كَانَتْ تُخَصِّصَانِهِ كَمَا تُخَصِّصُ تِلْكَ الْأَسْمُ.<sup>129</sup>

### الخاتمة:

فِي ضَوْءِ دِرَاسَتِنَا لِلشَّبهِ فِي مَكُونَاتِ التَّرْكِيْبِ النَّحْوِيِّ، سَجَّلَ الْبَحْثُ مَجْمُوعَةً مِنَ النَّتَائِجِ، لَعَلَّ مِنْ أَهَمِّهَا مَا يَلِي :

أ/ الشَّبهُ إِحْدَى رَكَائِزِ النَّظَرِ النَّحْوِيِّ؛ بَلِ وَاللَّغَوِيِّ؛ فَقَدْ حَفَلَتْ بِهَا مُصَنَّفَاتُ اللَّغَةِ وَالْأَدَبِ وَالبَلَاغَةِ، وَهِيَ عِلَاقَةٌ مَنْطِيقِيَّةٌ قَامَتْ عَلَى النَّظَرِ فِي الرُّوَابِطِ الَّتِي تَجْمَعُ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ أَوْ التَّرَاكِيْبِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

ب/ لَمْ يَضَعِ اللَّغَوِيُّونَ حَدًّا لِلشَّبهِ مَعَ اسْتِخْدَامِهِمْ لَهَا بِأَطْرَادٍ، وَكَأَنَّهَا عِلَاقَةٌ طَبِيعِيَّةٌ تَفْرِضُهَا قَوَانِينُ اللَّغَةِ الطَّبِيعِيَّةِ.

ج/ نَظَرَ اللَّغَوِيُّونَ إِلَى قَضِيَّةِ الشَّبهِ بِوصْفِهَا طَرِيقًا لِتَفْسِيرِ الْحُكْمِ اللَّغَوِيِّ أَوْ تَعْلِيلِهِ أَوْ جَعْلِهَا عَامِلًا مُؤَثِّرًا فِي التَّرْكِيْبِ، وَهُوَ مَا أَفْصَحَ عَنْهُ اسْتِعْمَالُهُمُ لِلْمُشَابَهَةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ.

د/ قَضِيَّةُ الشَّبهِ اسْتُخْدِمَتْ كَأَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ التَّعْلِيلِ الَّتِي أَقَامَهَا النَّحْوِيُّونَ لِتَنْوِيعِ إِحْقَاقِ ظَاهِرَةٍ بِأُخْرَى، أَوْ إِعْطَاءِ حُكْمٍ فِي لَفْظٍ آخَرَ، أَوْ تَعْلِيلِ سَبَبِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ.

هـ/ الْمَاضِي بِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُضِيِّ وَإِفَادَتِهِ التَّحْقِيقَ لَانْقِطَاعِ الزَّمَنِ فِي الْحَالِ يُحْمَلُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ؛ وَيَشْبَهُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَالِ وَذَلِكَ لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ، وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ.

<sup>128</sup> "المغني"، ابن هشام، 2/ 341.

<sup>129</sup> "المرتجل في شرح الجمل"، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت567هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ط. دمشق، 1392هـ/1972م، ص:228.

و/ الفعل المتعدي الذي يستوفي ما يتعدى إليه يصير له كافة أحكام الفعل اللازم، لأنَّ الفعل المتعدي إذا استوفى ما تعدى إليه فكأنه صار لازماً، بحكم أنه لا يستطيع أن يعمل بعد ذلك في مفعول، وهو بسبب هذا الامتناع من مجاوزة التعدي يغدو توأماً مشابهاً للفعل اللازم.

ز/ الفاعل يُشبه المبتدأ من جوانب متعددة، ألجأت النحاة إلى ضرورة الوقوع في اللبس

ح/ اشتغال الحال على معنى (في) يضمن أن يصبح لدينا مفعول فيه للدلالة على الزمن، وآخر للدلالة على المكان، وثالث للدلالة على الحال، ومن ثم فالفعل إما أن يقيد بظرف زمان فقط، أو بظرف المكان فقط، أو بحال يُبين كيف تم الحال وحدث الفعل.

ط/ "زب" تشبه "قد" التي تدخل على الفعل المضارع، لكونهما يشتركان في الدلالة على معنيين متناقضين؛ التقليل تارةً والتكثير تارةً أخرى، ؛ كما سلف الذكر؛ بغض النظر عن كثرة استخدام أحد المعنيين، والذي يقوي الشبه بينهما اختصاصهما، لأنَّ "زب" مُختصة بالدخول على الأسماء دون أن تؤثر فيها محلاً، و "قد" مُختصة بالدخول على الأفعال وإن كانت غير عاملة فيها، لكونها أصبحت كجزء من الفعل.

م/ يُشبه حرف "السين" الحرف "سوف" في اختصاصهما بالدخول على زمن الفعل المضارع، وتخليصه من الشيع الذي كان يحتمله قبل دخولهما عليه.

هذه أبرز النتائج، وأحسب أن القارئ سوف يستنبط البقية من البحث، ويلقى فيها قصده ومزامه، على أنها محاولة ما جانبها النقص فالكمال لله وحده، عليه توكلت وإليه أنيب، وأرجو منه – سبحانه – أن أكون قد وقفت فيما أدليت به من وجوه الرأي، إلى ما يمكن الوثوق بصحته، فلم أخطئ القصد فيما ابتغيت، والله الموفق الهادي إلى سواء السبيل.

#### توصية:

الفكر اللغوي العربي حافلٌ بكثيرٍ من علاقات الشبه التي تحتاج مسائله الثرة – التي لا يحاط بها في مقالٍ – إلى الدراسة والتحليل، وتقترح الباحثة:

-تتبع مزيد من أوجه الشبه في مستويات النحو والصرف والدلالة، وعقد مقارنات وموازنات بين المدارس النحوية.

## قائمة المصادر والمراجع:

### القرآن الكريم.

1. انتلاف النَّصْرَة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، عبد اللطيف بن أبي بكر الشَّرْجِي الزَّيْدِي (ت802هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، ط.1، 1987م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب"، محمَّد بن يوسف بن علي بن حيَّان أثير الدِّين، أبو حيَّان الغرناطي الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى النماس، القاهرة. .
3. الأُزهية في علم الحروف"، علي بن محمَّد الهروي (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، 1971م.
4. أساس البلاغة"، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (538هـ)، تحقيق: محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1419هـ/1998م.
5. أسرار العربية"، أبو البركات كمال الدِّين عبد الرَّحْمَن ابن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمَّد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، مطبعة التَّرقِّي، دمشق، 1377هـ/1957م.
6. الأُشباه والنظائر"، جلال الدِّين عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر بن الشيخ هَمَّام الدِّين الخضيري السَّيُوطِي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الرَّؤُوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأُزهريَّة، 1975م.
7. الأُصمعيَّات اختصار الأُصمعي"، الأُصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أُصمعي (ت216هـ)، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر-عبد السَّلام هارون، الناشر: دار المعارف، مصر، ط.7، 1993م .
8. الأصول في النَّحو"، أبو بكرٍ محمَّد بن السَّري بن سهيل النَّحوي المعروف بابن السَّراج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسَّسة الرِّسالة، لبنان، بيروت، د.ت.
9. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمَّد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمَّد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتَّوزيع.
10. الإيضاح العضدي"، أبو عليِّ الحسن بن أحمد الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط.1، 1389هـ/1969م.
11. الإيضاح في علوم البلاغة"، محمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدِّين القزويني الشَّافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت739هـ)، تحقيق: محمَّد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، ط.3، د.ت.
12. بدائع الفوائد"، ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، بيروت، (د.ت).
13. البرهان في علوم القرآن"، أبو عبد الله بدر الدِّين محمَّد بن عبد الله بن بهادر الزَّركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيَّة عيسى البابي الحلبي وشركاءه، ط.1، 1376هـ/1957م .
14. "البسيط في شرح جمل الرَّجَّاجي"، ابن أبي الرَّبِيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأُشبيلي السَّيِّي، تحقيق ودراصة: عياد بن عيد الثَّبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1407هـ/1986م، بيروت، لبنان.
15. تاج اللغة وصحاح العربيَّة"، أبو نصر اسماعيل بن حمَّاد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط.4، 1407هـ/1987م.
16. التَّذيل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل"، محمَّد بن يوسف بن علي بن حيَّان أثير الدِّين، أبو حيَّان الغرناطي الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: حسن هندواي، ط.1، 1419هـ/1998م .
17. التَّعليقة على كتاب سيبويه"، أبو علي الحسن الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط.1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1410هـ/1990م.

18. توجيه اللّمع"، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت هـ)، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السّلام للطباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، جمهورية مصر العربية، ط.2، 1428هـ/2007م.
19. الجامع لأحكام القرآن"، محمّد بن أحمد القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التّركي، ط.1، مؤسسة الرّسالة، 1426هـ/2006م.
20. الجنى الدّاني في حروف المعاني"، أبو محمّد بن قاسم بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تحقيق: فخر الدّين قباوة، ونديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1413هـ/1996م .
21. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، عبد القادر بن عمر البغدادى (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.4، 1418هـ/1997م .
22. الخصائص"، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمّد علي النّجّار، عالم الكتب، بيروت، ط.2، 1431هـ/2010م.
23. دقائق التّصريف"، أبو القاسم بن محمّد بن سعيد بن المؤدّب (ت هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنّشر، ط.1، 1425هـ/2004م.
24. ديوان حاتم الطائي"، تحقيق: فوزي عطوي، بيروت 1999م.
25. ديوان عبيد بن الأبرص بن حنتم بن عامر بن مالك بن زهير بن مالك بن الحارث بن جشم الأسدي (ت25 ق هـ)، شرح أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، ط.1، 1414هـ/1994م .
26. ديوان كثير عزة"، شرح وجمع: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.
27. ديوان الهذليّين"، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشّنقيطي، الدّار القومية للطباعة والنّشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1385هـ/1965م.
28. رصف المباني في شرح حروف المعاني"، أحمد بن عبد النّور المالقي (ت702هـ)، تحقيق: أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق، ط.2، 1445هـ/1985م.
29. الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه"، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ/1974م.
30. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، علي بن محمّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشّافعي (ت900هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، ط.1، 1419هـ/1998م.
31. شرح التسهيل المسبّي: "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، محمّد بن يوسف بن أحمد، محب الدّين الحلبي ثمّ المصري، المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)، دراسة وتحقيق: علي محمّد فاخر وآخرون، دار السّلام للطباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط.1، 1728هـ.
32. شرح التّصريح على التّوضيح، أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو"، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهرى زين الدّين المصري (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1421هـ/2000م .
33. شرح جمل الرّجّاجي"، علي بن مؤمن بن محمّد، بن عصفور (ت هـ)، قدّم له ووضع هوامشه فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م، 2/274.
34. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "لأربعة آلاف شاهد شعري""، محمّد بن محمّد حسن شُرّاب، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط.1، 1427هـ/2007م.
35. شرح كافية ابن الحاجب"، رضي الدّين بن الحسن الأستربادي (ت686هـ)، تحقيق: أحمد السيّد أحمد، ط.1، المكتبة الوقفية، (د.ت).
36. شرح الكافية الشافية"، جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائى الجبائي الأندلسي، المعروف بابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة.

37. "شرح كتاب سيبويه"، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
38. شرح كتاب سيبويه"، أبو القاسم الصفار، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة، ط1419هـ/1998م.
39. شرح المفصل للزمخشري"، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت643هـ)، تقديم: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1422هـ/2001م.
40. الشعر والشعراء"، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، دار الحديث، القاهرة عام النشر، 1423هـ.
41. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت395هـ)، نشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ/1997م.
42. الغرّة في شرح اللّمع"، سعيد بن المبارك المعروف بابن الدّهان (ت569هـ)، تحقيق: فريد السليم، دار التّدمرية، الرياض، المملكة العربية السّعودية، ط1، 1432هـ/2011م.
43. القاموس المحيط"، مجد الدين الفيروزآبادي (ت816هـ)، بيروت، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، دت.
44. الكتاب"، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.
45. الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل"، محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشري (ت538هـ)، ضبطه وصحّحه ورّثه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ/1987م.
46. اللباب في علل البناء والإعراب"، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: محمد عثمان، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1430هـ/2009م.
47. لسان العرب"، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
48. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422هـ/2001م.
49. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو"، مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، سنة 1958م.
50. المرتجل في شرح الجمل"، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشّاب (ت567هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ط دمشق، 1392هـ/1972م.
51. المزهّر"، جلال الدّين عبد الرّحمان بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.
52. المساعد على تسهيل الفوائد"، بهاء الدّين بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة، ط1، (1400-1405هـ).
53. معاني النّحو"، فاضل صالح السّامرائي، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الأردن، ط1، 1420هـ/2000م.
54. مصابيح المغاني في حروف المعاني"، ابن نور الدّين محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي (ت825هـ)، تحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، القاهرة، ط1، 1993م.
55. معاني الحروف"، أبو الحسن علي بن عيسى الرّقاني (ت384هـ)، تحقيق: عبد الفتّاح اسماعيل شلي، دار الشّروق، جدّة، ط2، 1981م.

56. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، أبو محمّد عبد الله بن جمال بن يوسف الأنصاري، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، مكتبة العصريّة، بيروت، 1422هـ/2001م.
57. المفصل في علم العربيّة"، محمود بن عمر الزّمخشري (ت538هـ)، ط.2، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
58. المقتضب"، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
59. المنصف"، أبو الفتح عثمان بن جيّ (ت392هـ)، دار إحياء التّراث القديم، ط.1، 1373هـ/1954م .
60. نتائج الفكر في النّحو"، أبو القاسم عبد الرّحمان بن عبد الله السّهيلي (ت581هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 141هـ/1992م.
61. همع الهوامع في شرح الجوامع"، عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السيّوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، د.ت
62. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان"، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الأربلي (ت681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت